المقابلة التي أجراها تلفزيون الMTV
مع دولة الرئيس

الرئيس العماد ميشال عون
الاثنين ٢٥ أيلول ٢٠٠٠

أدار المقابلة إيلي ناكوزي (MTV)،

شارك فيها: الصحافي شارل أيوب (صحيفة الديار)

الصحافي إدمون صعب (صحيفة النهار)

الصحافي إبراهيم الأمين (صحيفة السفير)

أيلي ناكوزي:

أهلاً بكم في هذا اللقاء المباشر من باريس مدينة الحرية، مع العماد ميشال عون المنفي منذ عشر سنوات من بيروت، بيروت التي اعتادت أن تستقبل المنفيين والمقموعين والمكبوتين، ها هي اليوم تنفي، تقمع، تكبت، تعتقل، وتسجن أيضاً، ولكن عذراً، بيروت ليست مرتكبة كما يبدو للبعض، إنما هم بعض من في بيروت، ألبسوها هذا الثوب الضيق، وجعلوها تبدو وكأنها مدينة أخرى. التحية أيضاً إلى العونيين، المنتظرين اليوم عودة الجنرال، وبعضهم في السجون بسبب صورة أرادوا تعليقها تأييداً فاعتقلوا، كما جاءنا من بيروت، لارتكابهم هذه "الجريمة النكراء"، حاكِموهم إذن، وأنزلوا فيهم أقصى العقوبات، كما في زملائهم الذين شاركوا في قداس ما على راحة نفس شهيد ما. ال MTV اليوم، وكما منذ ثلاث سنوات، تستضيف العماد عون من جديد، لا لتؤيّد أفكاره أو لتعارضها، إنما لتفسح في المجال أمام الجميع للتعبير عن أفكارهم، والنضال من أجلها. فدولة القانون والمؤسسات هي الدولة التي تساوي بين جميع أبنائها ،وتحميهم أيضاً، والحرية فيها ليست هبة من أحد، ولا هي هدية، إنما هي حق مقدّس، وهي واجب أيضاً علينا جميعاً ممارسته وإلا فقدناه أو أفقدونا إياه. ومبرّر الديموقراطية هي أن يكون رأي ويكون آخر، وهكذا ستبقى الMTV، ذلك الصوت الحرّ ولو اعتبره بعض المتضررين نشازاً، سنبقى الصوت الحرّ في خدمة الحرية.

أسئلة كثيرة تطرح على العماد عون في هذا اللقاء، بدءاً بملف العودة وشروط هذه العودة، مروراً بالملف القضائي المطروح فجأة مع أو بدون سابق تصور وتصميم، إلى الوفاق الوطني وموضوع اللقاء المتعثّر حتى الآن مع الوزير وليد جنبلاط، إلى الحالة المسيحية، أو الصحوة المسيحية الجديدة، ومن ضمنها بيان مجلس المطارنة الأخير وردود الفعل عليه، وهل هذا سيؤسّس لحالة مذهبية طائفية جديدة، العلاقة مع الرئيس أمين الجميل والقوات اللبنانية، واتفاق الطائف، وهل يعود الجنرال معترفاً بهذه الوثيقة أم ما زال معارضاً لها، وطبعاً العلاقة مع سوريا، والجنوب اللبناني، وانتشار الجيش هناك، والموقف من

سلاح المقاومة، العهد والحكومة والوضع الراهن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، قانون الانتخابات والمقاطعة، الحريري في الحكومة المقبلة، والمستقبل في المنطقة، وطبعاً ملف التوطين.

دولة الرئيس أهلاً بك، طبعاً ينتظرك الليلة في بيروت الكثيرون، عونيون وغير عونيين، معارضون لأفكارك وموالون، كنا نأمل لهذا اللقاء أن يكون في بيروت ولكن نرجو أن يكون تحقيق هذه الأمنية قريباً،- سؤالنا الأول هو حول العودة، وقد حمّلنا إياه اللبنانيون، فلماذا لا تعود إلى بيروت كما فعل الرئيس الجميل مثلاً؟

الوضع ليس بهذه السهولة، يقولون أنهم يرجعون دون شروط، بالطبع يعودون بلا شروط لأن الشروط عندما تصبح مقبولة لا تعود شروطاً.

يعني؟

* يعني عندما يطلبون منك أن لا تتكلم عن موضوع معين، وتقبل بهذا الطلب، لا يعود شرطاً لأنك قبلته.

فعلياً ما الذي يمنعك من العودة؟

* فعلياً تمنعني صوري التي مُزّقت اليوم، انطلقت حملة من الجيش في الساحل والجبل ومهمتها تمزيق صوري التي عُلِّقت على الحيطان، فماذا تريدني أن أفعل مع حكم يخاف من صوتي، يخاف من صورتي، يخاف من زمور، لا يمكنك أن تتعاطى من إنسان مذعور، يقولون أن ضربة الجبان مؤذية، فكيف إذا كان الجبان مذعوراً لدرجة تمنعه من احترام حرية الكلمة، ودائماً هو تحت مستوى ملاقاة الحدث، المشكلة موجودة في الحكم وليست عندي أنا. ومسألة العودة لا تتعلق بالشجاعة ، المخاطرة هي جزء من حياتي، تعرضت لمخاطر شتى ولمحاولات اغتيال، ولكن لا يحق لي أن أضع نفسي في فم الذئب ثم أقول أني غير قادر على تحمل النتائج أو من أمثلهم لا يستطيعون أن يتحملوا النتائج، أكينو قتلوه على المطار. وهنا أسأل من قتل الرئيس معوض، وعندما أعرف الجواب أستطيع أن أقرر بشأن خطوة العودة.

السبب إذاً أمني، هناك خوف على حياتك؟

* أكثر من حياتي، هناك حريتي، فمن هنا يمكنني أن أخدم قضيتي، ولكن أن أنزل إلى بيروت مع "الخصي الفكري" الموجود هناك حالياً فهو أمر لا يمكنني أن أقبل به، وسأدخل على الفور في مواجهة مع السلطة إذا كانت ستحدد سقف معاطاتي، أنا اليوم أعيش على السطح والسقف يضرني كثيراً، على السطح هناك الهواء، هناك الشمس ، هناك التنفس الطبيعي، ولكن تحت السقف، والسقف الواطي، يصبح الجو ملوثاً.

ما هي شروط العودة إذاً، فهذه الحالة قد تستمر لسنوات، وقد يصبح العماد عون كالمرحوم ريمون إده ، كانت شروطه صريحة للعودة فعاد ميتاً، فهل ستنتظر إلى أن تتحقق جميع شروطك وأن تتاح الحرية وأن يصبح الجو نظيفاً لتعود؟

* لا، فأنا أعمل لكي يصبح الجو نظيفاً ولكي يعود لبنان إلى لبنان، لا أعتبر أن لبنان حالياً موجود في لبنان، والأمر الثاني هو أنني أرفض أن أعود حتى جثة إلى لبنان إذا لم يكن لبنان أرضاً حرة، أنا تعشقت الحرية وحاربت من أجلها، ولا أقبل أن أُدفن في أرض غير حرة.

ما هي شروطك للعودة؟

* شروط كل مواطن، أريد للبنان أن يكون بلداً ديمقراطياً حراً وليس مصبوغاً بديمقراطية مزيفة كما يدعون اليوم، كل ما يحصل حالياً هو صورة مزيفة عن الديمقراطية، انتخابات مزيفة، ملفات مزيفة، خطاب سياسي مزيف، قاموس مزيف، فلغاية الآن لم نستطع أن نحدد معاني الكلمات، فكيف سنستطيع أن نتخاطب مع بعضنا إذا لم تكن اللغة موحّدة فيما بيننا ومعاني كلماتها كذلك. لا يوجد أي رئيس لم يتكلم عن سيادة لبنان من الهراوي إلى لحود إلي أنا ، ولكن ما هو مفهوم السيادة، ما هو مفهوم الوطن ؟؟

هناك ملف قضائي حُرك مؤخراً يقول أنك خرقت العفو الخاص الذي ينص على عدم تعاطيك السياسة لمدة خمس سنوات وهناك رأيان في هذا الموضوع الأول يقول أنك لم تخرق القانون لأنك صرحت فقط ولم تتعاطَ العمل السياسي، ورأي آخر

يقول أنك خرقته ويجب أن تحاكم وأن هناك أيضاً أموالً قد اختلستها بالإضافة إلى اغتصاب السلطة، برأيك لماذا تحرك هـذا الملف اليوم؟

*** هذا الملف حُرِّك منذ زمن بإدعاء وبدون مستند، أخذته الحكومة كإدعاء احتياطي كي تستطيع حجز الحسابات، هناك حسابات للدولة وهناك حساب خاص لي في مصارف بيروت، وكي تبرر عملية الغزو على حسابي الخاص ادعت أني مختلس أموال الدولة، بينما الواقع أن الدولة هي التي اختلست حقوقي وبصورة خاصة حقوقي التقاعدية ورواتبي وحساب التوفير الخاص بي وحساب آخر، إذن موضوع الأموال واضح جداً، فكل ما هو عائد للدولة، والحسابات التي هي بإسم الدولة وكان يشترك بالتوقيع عليها الوزير المختص مع المدير العام، جميعها عادت للدولة، وكي تبرر الحكومة الحصية الأولى سطوها على حسابي الخاص قامت بهذا الادعاء، ونقلت هذا الحساب إلى البنك المركزي، وهددت، وخرقت السرية المصرفية، ولا شيء له مبرر قانوني، ولكن كلها قرارات تعسفية بالمعنى القانوني. واليوم، وبعد عشر سنوات، لا يزالون مستمرين باللعبة، فهل من المعقول أن تبقى الدولة خلال عشر سنوات، دولة ابتزاز لملف، تمارس من خلاله النميمة والقدح والذم وتلويث السمعة، وهي المفتعلة؟؟**

في كل شرائع العالم، الدينية منها والعلمانية، يقولون البينة على من ادعى، فلتتفضل الحكومة وكان لديها عشر سنوات، فهل يحق لها تنويم الملف عشر سنوات، فلتجهز ملفاً وملف استرداد لست بخائف منها، ولكن المشكلة هي أنه في لبنان لم يعد هناك من قضاء، القضاء أصبح مسيساً، ونرى أن المدعي العام والمحقق يدلون بتصريحات سياسية في الوقت الذي يجب فيه أن يلتزموا الصمت، وأكثر من ذلك يجب أن يمنعوا الحديث سياسياً عن الملف. رئيس الجمهورية يتجاوز، الوزير يتجاوز، يعطون أحكاماً مسبقة وهذا ليس بدليل صحة في القضاء، لا أريد أن أذهب إلى أكثر من ذلك في موضوع القضاء، نحن نريد أن يكون القضاء خارج إطار المناقشة ولكنني مجبر على إشارة إلى هاتين النقطتين.

أما من ناحية اغتصاب السلطة، فهم من اغتصبها، أنا كنت الرئيس الدستوري للحكومة اللبنانية واغتصبوا السلطة، ثم بعد ذلك أصدروا قانون عفو، عفوا عن الجرائم كي يعفوا أنفسهم مما ارتكبوا ، فكل الذين ألفوا الحكومة الحصية الأولى مشتركون في الحرب اللبنانية وعليهم جرائم عادية وغير عادية، وأنا "ربحوني جميلة" أنهم عفوا عني، أنا أرفض قانون العفو أصلاً ولا أريد أن أناقش بشرعيتي، وأرفض قانون العفو وأطلب محاكمة وتحقيق بكل الأحداث اللبنانية، لم أرتكب جريمة فلماذا " يربحوني جميلة" أنهم أعفوني؟ ومن ماذا أعفوني ؟؟ بقرار العفو هذا ارتكبوا كل الهرطقات القانونية الممكنة: أولاً اتهمت بجريمة لم أرتكبها، ثم أعفوني دون محاكمة، ثم حاكموني بسلطة لا صلاحية لها وأعني الحكومة، وفرضت علي عقوبة ليس لها نص، فلا يمكن أن تحصل هرطقات قانونية بحق شخص واحد كما حصل معي أنا. فمع احترامي لكل الذين يدافعون عني قانونياً ويطلبون مني أن أدافع عن نفسي بالشكل، وانه لا يحق للحكومة بعد هذه المدة أن ترفع الملف.. وغير ذلك، هناك أشياء أصلاً أرفضها وأرفض نتائجها، واليوم بالذات قرأت مقالاً لصحفي كبير يتحدث عن محاكمة في الشارع، أنا لا أريد محاكمة شارع أنا أريد محاكمة صامتة في دولة أجنبية كجنيف مثلاً، وليحاكم الجميع بعيداً عن ضوضاء الشارع، فلنحاكم جميعاً بصورة قانونية، وأنا أضع نفسي في تصرف التحقيق، في جنيف أو لوزان أو أي مدينة أخرى.

ترفضها في لبنان؟

*** نعم أرفضها في ظلّ هذه السلطة**

هل تخاف السجن؟

*** لست خائفاً من السجن بل خائف على العدالة، وهناك نموذج سمير جعجع، فقد أصدروا قانون عفو والوحيد الذي استثني منه هو جعجع، وطبقّوا بحقه عدالة استنسابية، حدثت جريمة كي يُفتح الملف، وبُرِّئ من هذه الجريمة، وبقي الملف مفتوحاً، لا يمكن أن تأمن لقضاء مسيس قائم على الفضائح وعلى الملفات المزورة.**

ما هي نسبة الاستقلالية لدينا في القضاء؟ أكن كل الاحترام للعديد من القضاة، وأفهم الضغوطات التي تحصل، ولكن هنـــاك ممارسات غير مقبولة على الإطلاق، وعلى سبيل المثال أذكر حادثة قتل حصلت منذ فترة، في عائلة تخصنا، وقد برئ القـاتل بناء لمداخلة جد بسيطة.

قد يقول البعض أن القائد يضحي من أجل قضيته وقد يدفع حياته ثمناً لها. وفي لقاء سابق قال الأستاذ جورج حـــاوي ليعـد الجنرال حتى لو سُجن أو استشهد.

* وما قولك إذا كان بإمكانك أن تخدم قضيتك وتبقى حراً، ألا يمكنك عندها أن تخدم قضيتك أكثر، فإذا أجبر الإنسان على هذا الوضع فلا بأس، خاصة وإذا كان لديه سقف قوي للمقاومة، ولكن أن يسعى هو لهذا الوضع فما جدوى ذلك؟ هـل المسـألة هي تعذيب للذات؟ في كل الأحوال لقد تلقيت هذا العذاب، وفترة النفي لعشر سنوات لم تكن بالأمر السهل أبداً خاصة عندمـــا كان ممنوعاً علي أن أصرّح بينما كنت أسمع الاتهامات الموجهة إلي من الحص أو من الهراوي أو من الحريري الذي قـال أمام الصحافة الفرنسية بأن للعماد عون ملفاً أمام القضاء رغم معرفته المسبقة والثابتة بأن الملف فارغ، وقد مرّ خلال هـذه العشر سنوات حكومات عدة وعدد كبير من الوزراء، بدأت بالحص وتنتهي به، وهو يعرف أكثر من غيره أن الملف فـــارغ، فكم يحمّل ضميره تجاهي، في الواقع لدينا مشكلة مجتمع لا مشكلة ملف، هناك ملف للمجتمع اللبناني بكامله الـــذي أصبـح متسامحاً مع الجريمة ولم يعد باستطاعته تكوين رأي عام ضد جريمة ترتكبها السلطة في الوقت الذي يطرح فيه السؤال علي أنا.

أما بالنسبة لطرح الأستاذ جورج حاوي فأشكره، ولكن أسأله لماذا لا يطرح الأمر على رئيس الحكومة؟ فليسأله عن الملـف ويطلب منه أن يظهر البيّنات، ولكن أن أذهب أنا وأسلم نفسي لإنسان أعلن مسبقاً عن نيته في اغتيالي ويغتالني معنوياً كـل يوم، وحاول أن يغتالني جسدياً عدة مرات، والأستاذ حاوي يعرف أكثر من غيره الموضوع والتفاصيل، وفي نهاية الأمر أقول إن من لا يحتمل صورتي على الحائط ويجيّش جيشاً لتمزيقها على مرأى من الجميع، لا أعتقد أنه سيحترم حريتي وحيـاتي. يقولون فليرجع كأي مواطن عادي، ثم يرسلون لك شخصاً ويدّعون أنه غير طبيعي، ومع الأسباب التخفيفيـــة يخـرج مـن السجن وينال مكافأة.

لماذا برأيك تحرّك الملف الآن ؟ وكنا قد لمسنا سابقاً إيجابية في موضوعك، وطالب العديد من النواب بعودتك، هل تعتقـد أن قراءة هذا الملف سياسية؟

* بالتأكيد قراءته سياسية، أما كيف تحرّك الملف، وكيف بدأت الدعوة للعودة، فإن الأمور حصلت على الشكل التالي: بعـض المرشحين والنواب طالبوا بعودة العماد عون، أخذت الأمر من ناحية إيجابية، ولكن مع تحفظ انتخابي لأنها أُطلقت في فـترة الانتخابات، والخطاب الانتخابي كثيراً ما يخمد بعد الانتخاب، وكي أتفاعل معها تعاطيت بشكل إيجابي، وبعـــد فـترة أصبـح الخطاب أقوى وأصبح هناك اتهامات للسلطة من أهل البيت، ولا تنسى أن الجميع ضمـن الطـائف وأنـا وحـدي خارجـه، والصراع كان على جميع شاشات التلفزيون وانحدر أحياناً إلى مستوى لا يليق بالحياة الديموقراطية. كنت أراقب هذا الوضـع المتفكك وهذه المفاهيم المتضاربة، فطرحت في ١٨ آب دعوة إلى اللبنانيين للحوار بعد أن لاحظت أن هناك تصفية للقيـادات اللبنانية، وحتى ولو كنا على خصوم معها ولكن الحياة الديموقراطية في بلد ما لا تتم ما لم تكن هنـــاك خصومـة سياسـية تتنافس ولا تحذف بعضها البعض، من الممكن أن أكون خصماً سياسياً لأحدهم ولكن هذا لا يعني أن أحاول حذفه أو يحـــاول حذفي بل نحتكم إلى الرأي العام وهنا تكمن اللعبة الديموقراطية، أن تكون حراً بموقفك، حراً برأيك، وتخـــاصم ضمـن هـذه الحدود. عند ذلك شعرت فعلاً أن هناك خطراً على الديموقراطية ومحاولة لإنهائها، وعندما أصبحت الانتخابات حرب أجـهزة، وهذا ما أكده بيان المطارنة وأكده المرشحون أنفسهم، قررت توجيه دعوة لجميع القادة الوطنيين كي ننسى الماضي ونتوجـه للمستقبل لنحدد أولاً مفهوم وثوابت الوطن، ثم طبيعة علاقتنا مع بعضنا، ثم علاقتنا مع الخارج كي لا يخرج أحد في ما بعـد عن هذه القواعد، ونلتزم باللعبة الديموقراطية. وقلت لهم إنني مستعد للاجتماع بهم في بيروت إذا تمكنت، أو في أي مدينـة أخرى في العالم. وأيضاً اتهمت الأكثرية الصامتة بأنها المشجع الأول للجرائم الكبرى وللكـوارث الإنسـانية، وهنـا تظـهر

مسؤولية الشعب اللبناني في ما يحدث، وذكرت اعترافاً لقسيس بروتستانتي ألماني أيام النازية يُظهر مسؤولية الأكثرية الصامتة ويقول: "لما جاؤوا من أجل الشيوعيين لم أقل شيئاً لأنني لم أكن شيوعياً، ولما جاؤوا من أجل الاشتراكيين لم أقل شيئاً لأنني لم أكن اشتراكياً، ولما جاؤوا من أجل القادة النقابيين لم أكن قائداً نقابياً فالتزمت الصمت، ولما جاؤوا من أجل اليهود لم أكن يهودياً والتزمت الصمت، ولما جاؤوا من أجلي لم يبق من أحد كي يقول شيئاً..." واليوم عندما ترى وليد جنبلاط يصرخ، وعمر كرامي يصرخ، ورئيس الحكومة سليم الحص يصرخ، فعلى الأقل، وبما أمثل من فكر ومن شعب لبناني، مددت يدي إلى من يصرخ كي لا تنتهي الديموقراطية.

ولكن هم يصرخون ضمن الطائف وأنت تصرخ خارج الطائف يعني خارج الدستور

* يجب أن لا نخلط اتفاق الطائف مع النظام ومع القوانين، وهنا نكون قد وصلنا إلى قاموس الكلمات أو "للسَلَطة" التي يعيشها اللبناني يومياً.

هل الجنرال عون مستعد بأن يقر باتفاق الطائف ويعود تحت سقف هذا الاتفاق وملاقاة الآخرين في نصف الطريق كما طلب الوزير جنبلاط؟ بنعم أو كلا

* الموضوع ليس بنعم أو كلا، أنا دعوت للحوار حول موضوع، مع ووليد جنبلاط أو أي شخص آخر يريد الحوار ويتمتع بصفة تمثيلية، ولكن أريد أن أتفق معه في البدء على بعض الكلمات على الأقل، فهل كلمة وطن مثلاً تعني لي وله نفس المفهوم، اليوم نختلف على تحديد مفهوم الوطن، فإذا كان مفهومنا للوطن يتجانس مع مفهوم الطائف فأنا أعترف بالطائف قبله، ولكن لنر قبلاً ماذا يعني الوطن بالنسبة له لأننا أصبحنا نتحدث لغة بابلية، نستعمل نفس الكلمات ولكن لا أحد يفهم على الآخر. علينا أن نخرج أولاً من اللغة البابلية إلى اللغة المفهومة من الشعب ومن القادة السياسيين. أنا لست أسير الكلمة أعترف أو لا أعترف بالطائف، أنا أريد المضمون، وإذا كان غرور البعض وكبرياؤهم يرضيهم أن أقول "الطائف"، أقولها ولكن إذا اتفق مضمون الطائف مع مضمون الوطن.

اتفاق الطائف كما هو هل يتفق مع مضمون الوطن؟

* بالنسبة لي لا، وأيضاً فيه الكثير من الأشياء الغامضة تذيب الوطن مع الوقت وهي ما نريد بحثها، ولو لم يكن هذا الخلاف موجوداً لما كانت الحاجة للحوار، فإذا كنت أريد التسليم بالطائف فلماذا الحوار؟ إذا أرادوا الانطلاق من الطائف للحوار حوله فلا مانع لدي.

إذا انطلق الآخرون من الطائف فمن أين تنطلق ؟

* أنطلق من البند الأول من مقدمة الطائف الذي يقول إن "لبنان وطن سيد حرّ مستقل لجميع أبنائه"، فليترجم هذا البند أبناء الطائف، وليروا كم لا يزالون بعيدين عنه، ومتى سيصلون إليه، فإذا كان لبنان وطن حرّ لجميع أبنائه فلماذا جميع أبنائه مشردون في كل العالم لأسباب سياسية ولأسباب اقتصادية ولغيرها. نتائج الطائف سيئة جداً، فوزير المال مثلاً وهو الأكثر خبرة بشان الخزينة، يقول "نحن اليوم نعيش انتحاراً مالياً"، والحص يقول "أريد أن يستلم الحريري الحكم كي نرى ماذا سيفعل لأن مشاكلنا لم يعد لها من حل"... وكل هذا من نتائج الطائف.

هذا من نتائج عدم تطبيق الطائف

* حسناً فليطبقوه دون أن يتحاوروا معي، وبعد ذلك نرى ماذا يحدث. لقد شعرت بأن هناك أزمة ديموقراطية، وبالرغم من شعوري الخاص تجاه خصومي السياسيين وقد نالني الأذى منهم جميعاً، ولكنني أتخطى كل ذلك وأنظر إلى الناحية الإيجابية من موقف اليوم كمواقف وليد جنبلاط مثلاً، أنظر إلى جبل متماسك أكثر في وجه الفتن فأنسى شعوري الشخصي لأنني أنطلق من مصلحة وطنية. أريد الاستمرار في الحوار، أما إذا أراد غيري أن ينسحب منه فلينسحب على مسؤوليته. وأساساً عندما وصلت إلى الحكومة عام ٨٨ أرسلت رسالة إلى السوريين طالباً الحوار وبقيت دون جواب، وجاء الرد على الأرض سلبياً، وهذا أيضاً يمكن تخطيه، وفي ١٢ تشرين الأول ١٩٩٠ أرسلت ورقة للحوار، وفي كل خطابي السياسي كنت أدعو للحوار حتى تحت الراجمات، ومع أقسى الخطاب الموجه إلى سوريا كنت دائماً أقول أنه مهما تكن الظروف يجب أن نكون على

أفضل العلاقات مع سوريا ولكن شرط أن تغيّر الأسلوب معنا، فالأسلوب الذي يفرض، والأسلوب الذي يقيد حريتنا، لا يمكن أن نتقبله، نحن نريد الاحترام المتبادل واحترام حريتنا، ليس الوجود العسكري هو ما سيثبت العلاقات الطيبة بل غياب الوجود العسكري السوري هو ما سيثبتها

المداخلة الأولى للصحافي شارل أيوب :

موضوع العودة ليس موضوع تقنياً بل جوهرياً فالعماد عون قد سجل مواقف رافضة لواقع معين ولا يمكن من وجهة نظري طرح عودته إلا من خلال الثوابت التي هو طرحها. لدي بعض الأسئلة:

هل أن العماد عون يعترف بشرعية لحود؟

ما موقفه من المليشيات التي اغتصبت الدولة والتي أصبحت جزءاً منها، فهل هي من يريد التحاور معها اليوم؟

ما هو الوطن الذي يريد الاتفاق عليه مع الآخرين، وما هي مقومات هذا الوطن؟

بالنسبة لموضوع شرعية لحود فنحن في العام ٩٠ كنا بصدد تسوية، وقد أرسلنا وقتها ٩ بنود للسفير الفرنسي الذي جمعنا عنده مع الوزير محسن دلول، وهذه هي الوثيقة الوحيدة الموقفة منّي، وهي ما أعنيه عندما أقول أنني تركت لبنان بورقة حوار، أما بعض ما جاء في هذه البنود فهو: ١-

١-رفع الحصار.

٢-الاعتراف بالهراوي، (لأننا كنا بصدد تسوية لإنقاذ الوطن مما ينتظره)

٣-ستقالة متزامنة لحكومتي عون والحص

٤-تأليف حكومة وحدة وطنية ذات صدقية وصفة تمثيلية حقيقية لتعمل على :

٥-حلّ المليشيات

٦- توحيد الجيش

٧- الامتناع عن تعيين نواب جدد (لأن النائب هو منتخب وفقاً لتحديده، ولا يمكن لأحد أن يعيّنه ويقول أنه ممثل عن الشعب اللبناني، هذه هرطقة لا يمكن القبول بها. وكل شيء ارتكز وصُوِّت عليه من قبل نائب معيّن هو باطل بحدّ ذاته، فعندما يشكلون مجلساً تأسيسياً يقترح مشروع دستور ثم يشرّع بواسطة استفتاء أو أي شيء صادر عن سيادة شعبية، ولكن أن تسمي السلطة نائباً عن شعب فهذا أمر لا سابقة له)

٨-انتخابات حرة تحت رقابة دولية.

٩-تصديق على الإصلاحات الدستورية، (فالإصلاحات لا يمكن أن يقوم بها مجلس منتخب منذ ١٥ عاماً وجدد لنفسه ولم ينتخب على هذا الأساس وخسر صفته التمثيلية وله صفة إدارية فقط.)

هل الوضع القائم اليوم شرعي إذاً؟

* عليهم أن يكتسبوا شرعيتهم بالتفاوض أو بإجراء تسوية

هل تريد العودة إذاً من خارج الدولة ومن خارج النظام؟

* لي الحق بعدم الاعتراف بالنظام، ولكن علي احترام الدستور اللبناني والقوانين اللبنانية وليس النظام. ولكن الدستور هو الطائف.

* وهل الوجود السوري الدائم هو جزء من الدستور؟

الرئيس لحود حدده بأنه شرعي ومؤقت

* ما هو مفهوم المؤقت لديه؟ هل أن ربع قرن من المؤقت لا يكفي؟، هل هو على أيامنا أو على أيام أولادنا أو أحفادنا؟ يجب الربط بالمنطق وبالمقاييس، وأصر على الحوار انطلاقاً من البند الأول من الطائف.

هل تعترف بالقوانين وبالمشاريع التي يصدق عليها المجلس النيابي الحالي؟

* أنا معارض، والحكومة ليست بحاجة إلى اعترافي، وعندما يمنحني الشعب ثقته أستطيع أن أغير النظام من قلب الدستور وفقاً للنصوص الدستورية. أحترم الدستور والقوانين، ولكن لا يمكن لأحد أن يفرض عليّ الاعتراف بسلطة لا تزال تعسفية، ولم تقمّ بالتسوية التي تمنحها الشرعية على الأراضي اللبنانية، ولكن لا يمكنني أن أكون ضدّ الدستور أو ضدّ القوانين اللبنانية، وفي مطلق الأحوال إن القوانين اللبنانية لا بأس بها، ولا يوجد الكثير من الشواذات فيها وتحتاج إلى القليل من الإصلاح. وعندما أنال الصفة القانونية والشرعية في الدولة اللبنانية يمكنني أن أغير الدستور وفقاً لنصوص الدستور، ويمكنني أن أغير النظام وفقاً لنصوص النظام. يطلبون منّي الانخراط في النظام فهل أن النظام هو الانخراط في الجندية؟ كل الشعوب في الأنظمة الديموقراطية تعمل على تطوير نظامها يوماً بعد يوم فلا شيء ثابت، ويقولون انخرط في طائف ال ٩٠ وقد نسوا أن هناك عشر سنوات قد مرت، نسوا أن إسرائيل قد انسحبت، نسوا أن سوريا عندما دعمت الرئيس معوض وضعت شرطين لسحب جيشها، الأول هو انسحاب إسرائيل، والثاني هو إنهاء الحرب الأهلية، واليوم وبعد أن انسحبت إسرائيل عدنا نسمع نغمة الحرب الأهلية...

لا أريد الاعتراف بأحد، ألتزم فقط بالقوانين اللبنانية، فالاعتراف السياسي شيء والالتزام بالقوانين اللبنانية شيء آخر.

شارل أيوب: هناك طريقان لمن يرفض النظام السياسي، إما عبر الثورة والسلاح وإما عبر الطرق الديموقراطية ما هو الأسلوب الذي سيتبعه العماد عون؟

* طبعاً الوسائل الديموقراطية، وقد أعلنا عن أنفسنا منذ زمن وقلنا أننا "غانديّو" التصرف، وها هي الدولة اليوم تمزق الصور وتمنع النشرة دون حق، ولا زلنا نقاوم بطريقة سلمية.

ولكنك مقاطع، تقاطع الانتخابات تقاطع السياسيين تقاطع الوطن فما هي الوسائل الديموقراطية المتوفرة لديك إذن غير اللقاءات الإعلامية والتصاريح؟

* الدولة هي من يفرض عليّ القطيعة، فكيف يمكن أن أخوض انتخابات نيابية ولا حق لي بمخاطبة الجمهور، اليوم بدأ التحضير للانتخابات المقبلة، وأعتبر أنني بدأت أساهم ولكن هل هذه المساهمة ستستمر كي أشترك في الانتخابات القادمة؟

ما هي وسائلك الديموقراطية؟

* أولاً تكوين رأي عام مناهض للوضع القائم، وعندما أكسبه في الانتخابات النيابية وأشكل أكثرية، أغيّر هذا الوضع بالوسائل الشرعية. لا يحق للدولة أن تفرض عليّ الاعتراف بها، ولا يحق لها أن تفرض عليّ نظاماً معيناً اللهم إلا إذا كان نظام ديكتاتورياً .

أنخرط في الدستور اللبناني مهما كانت عيوبه ومآخذي عليه، وأنخرط في القوانين اللبنانية على أن أسعى لتعديل ما هو غير صالح منها وفقاً للأصول الديموقراطية وبالوسائل الديموقراطية.

المداخلة الأولى للصحافي إدمون صعب :

إن الملفات الثلاثة التي طرحها العماد عون وهي العودة والقضاء والاعتراف بالطائف تفترض بعض المسلمات، إذ لا يمكن أن تطرح عودة العماد عون في غياب مظلة أمان ديموقراطي، لأن هذا الغياب قد كلّف البلاد كثيراً، وهي عندما رُفعت عن الإمام موسى الصدر، وكان أكبر داعية للعيش المشترك، غُيّب، كذلك بالنسبة للرئيس رنيه معوض وللشيخ بشير الجميل وللرئيس رشيد كرامي وداني شمعون والمفتي حسن خالد وكمال جنبلاط وغيرهم، فالديموقراطية لا يمكن أن تستقيم بدون أمان ديموقراطي أو ما سمّاه الأستاذ غسان تويني "التفهم الديموقراطي". إن على الدولة أن تتفهّم أنها ليست وحدها في الساحة، وإن مفهوم الدولة يعني أن هناك "ناس"، وهناك حواراً، وهناك تشاوراً وتداولاً، وإن رأس الدولة يستخلص من مداولاته الموقف السليم الذي يحمي السيادة ويحمي الاستقلال ويحمي القرار الحرّ. أعتقد أن العماد عون إما أن يعود كما هو العماد الأصيل، أو يعود عماداً آخر، وهنا أود أن أسأل هل هو العماد الآخر الذي سيعود أم سيعود العماد الذي يعرفه الناس والذي أعطاه بيان مجلس المطارنة والبطريرك جزءاً كبيراً من الحق في ما يتعلق بموقفه من اتفاق الطائف، لأن الطائف كما اتُفق عليه كان مرتبطاً بضمان من اللجنة الثلاثية العربية، وعندما أنجزت هذه اللجنة تقريرها في أول آب ٨٩ قالت أن هناك

معادلة، فالفريق الذي سيقبل بالإصلاحات يجب أن يُعطى في المقابل ضماناً للسيادة، والسيادة بهذا المفهوم كانت خروج القوات السورية من بيروت وتجمّعها في البقاع بعد سنتين، ويومها اعترضت سوريا وقالت أنها تلبّي هذا الشرط عندما تتألف حكومة اتحاد وطني، ومع الأسف فإن سوريا دأبت عن عدم تحقيق هذا الشرط حتى لا يأتي استحقاق الانسحاب. فهل العماد عون ممكن أن يعود في ظلّ هذا المأزق الذي طرحه بيان المطارنة، وماذا تفيد العودة إذا كانت قضية الرجل يعود أو لا يعود وليست القضية التي ناضل من أجلها العماد عون وتحمّل النفي، وبعد أن آتى بيان المطارنة بما يشبه يقظة الضمير، لا بل فحص الضمير أو حتى طلب الغفران، لأنه وضع ثقته بالذين تولّوا أمر الطائف، فانتهى الطائف بعد عشر سنوات إلى تهديد لبنان بالانهيار، وتهديده بالتفتيت، ملوحاً بأنه عندما يتفتت الوطن من الداخل يتزعزع كيان وحدته، وكلما تشددنا في قبضتنا عليه كلما أحسسنا أنه ينفرط بين أيدينا، وهذا النزف الكبير الذي نشاهده في قوافل المهاجرين والمهجرين الذين لم يعودوا بعد إلى منازلهم، نسأل هل هذا هو الوطن التعيس الذي ضحينا من أجله وضحى لبنان برئيسين شهيدين هما بشير الجميل ورينيه معوض؟ أعتقد أن الوضع ليس بالسهولة التي تطرح اليوم: أن يعود العماد أو لا يعود، فهل من سيعود هو عماد جديد أم أن العماد إذا عاد سيعتبر بيان المطارنة قد رسم الإطار المقبول.

* لا يمكنني بالطبع أن أكون مزيفاً وسأبقى دائماً ذاتي، ولكنني منفتح على الحوار وعلى تسوية أي موضوع ولكن ضمن مبادئ، وهي ليست مبادئ خاصة بل معترف بها دولياً ولها تحديدات واضحة في كل العالم، هناك تحديد للوطن، وتحديد للسيادة، وللأمن السياسي الذي عنيته عندما قلت أنني أعود مع لبنان، أي عندما تعود الديموقراطية المحمية في لبنان، وموقفي من الطائف معروف، وهو الاتفاق الذي اختلفت مع الجميع بسببه وغادرت لبنان بسببه، في الوقت الذي انخرط فيه الجميع، وقد أسهب الأستاذ إيمون صعب بالحديث عن نتائجه، وأريد أن أذكّر الرأي العام اللبناني بهذا الموقف من خلال كتاب وجهته للرئيس ميتران في ٨٩/١٠/٢٩ وقد قلت فيه يومها:

"إنني أعاني اليوم من أزمة ضمير حقيقية؛ لقد علمت بأن الديبلوماسية الفرنسية، مثلها مثل باقي ديبلوماسيات الدول الكبرى، مع التطبيق السريع لاتفاق الطائف، ولا شك أنكم قد اطّلعتم على أهم ما جاء في هذا الاتفاق.

لقد أعلنت صراحة أنه ليس لدي أي اعتراض على مخططات الإصلاح السياسي الواردة فيه، ولكن في المقابل ينتابني القلق الشديد عندما أقرأ النصوص الكاملة والصيغ التي تهدف إلى إعادة الاستقلال للبنان وإنهاء الاحتلالات الأجنبية، وتحديد العلاقات المستقبلية مع سوريا. أتراه، وبصراحة، يحق لي، وبعد سنوات من الانتظار والتضحيات، القبول بنصوص تكرّس دور سوريا وتجعل كل السلطات تحت سيطرتها، وتبرّر، وللمرة الأولى، من خلال النصوص، وجودها وأعمالها، مقابل جدول زمني غامض للانسحاب فحسب، والتزامات ملتبسة؟

أليس من العدل والمشروعية والضرورة، أن تعطى لهذا الاتفاق ضمانات دولية وتوضيحات علنية؟ إن سوريا اليوم قادرة على تفسير هذا النص كما تشاء، أما اللبنانيون فهم عُزّل تماماً أمامها. ويطلبون مني إبداء بعض التفهم، إلا أن التفهم في إطار كهذا يعني التخلي عن القضية."

وهذا ما أعتقده قد جعل غبطة البطريرك يتحمل الكثير خلال هذه السنوات العشر، وقد عاد اليوم إلى نفس الموقف الذي كنا فيه منذ ١١ سنة.

لقد تنبأت بأن الطائف سيكون على هذا الشكل ولهذا عارضته هذه المعارضة الشديدة؟

* هذا هو نص الرسالة أمامي، وهو موضوع منذ أكثر من عشر سنوات ولم أكتبه اليوم.

هل أن المشكلة مع الطائف كانت أنك لم تستطع أن تجد في نصوصه شيئاً يدل على توقيت انسحاب القوات السورية، هذه كانت مشكلتك في السابق؟

* ولم تزل حتى اليوم، والحوار سيكون انطلاقاً من هذه المشكلة ومن استمرار هذا الإبهام، ولذلك أقول دائماً إننا نريد أن نفهم معنى الوطن الحرّ السيد المستقل ومتى سيأخذ هذه الاستقلالية.

هل أنصفك بيان المطارنة كما قال الأستاذ أدمون صعب بعد أن طالك الكثير من الظلم ؟

* الظلم الشخصي ليس مهماً المهم أن نعود إلى وطن سيد حرّ مستقل، يمكنني التسامح حتى مع من أساؤوا إلي شخصياً، ولكن المهم أن يستقيم الوضع في الوطن.

المداخلة الأولى للصحافي إبراهيم الأمين:

إن من يسمع الجنرال اليوم يحتار، فهو يقدّم صورتين، من ناحية صورة وكأنه خرج الآن من لبنان إلى باريس، وصورة أخرى يبدو متحمساً لها وهي صورته في العام ٢٠٠٠. خلال العشر سنوات هناك مجموعة معطيات تبدّلت، أهمها أنه وافق، يوم خروجه من لبنان، على تسوية جزئية يوم دعا جنوده إلى وقف النار والالتحاق بالعماد لحود، يومها تفهّم اللبنانيون خطوته على أساس أنها استجابة لوقائع ساخنة على الأرض، وأنه لا يريد الانتحار الجماعي، وهذه التسوية تحمل تنازلاً بأنه أقر بأن العماد لحود هو قائد للجيش.

خلال هذه العشر سنوات تبدّل الوضع السياسي كثيراً، فحصلت ثلاث انتخابات، وتراجعت المقاطعة، وتطور نمط المشاركة السياسية، ففي العام ٩٠ كان هناك خروج جماعي للمسيحيين من اللعبة السياسية، واليوم نعيش إعادة تصحيح لهذا الأمر، فالكتلة الوطنية عادت وانخرطت في الحياة السياسية، وأمين الجميّل استعجل تسوية أو صفقة لا تزال بعض عناوينها غامضة ولكنها صفقة، جعلته يعود إلى لبنان، وأعتقد أنه قريباً ستظهر دوافع هذه العودة، والقوات اللبنانية تسعى إلى إعادة تجميع ذاتها، والتيار العوني عدّل في بعض مواقفه.

المشكلة برأيي واضحة، إن سوريا والحكم الحالي في لبنان لا يرغبان بعودة العماد عون، وربما كانت لديهم حسابات تتعلق بصورة النفوذ الإجمالي للسياسة السورية في لبنان، وأن الجنرال قد يؤثر على هذا النفوذ، وربما لاعتبارات منها أن الجنرال عون قد يعود ويخلق أوضاع سياسية داخلية قد تؤسس إلى فوضى وإلى فتنة وما إلى ذلك.

لذلك فإن كل محاولة لتحريك الملف القضائي يجب فهمها على أنها رسالة سياسية، وأعتقد أن غالبية السياسيين والمواطنين لا يعتقدون أنه سيحصل زلزال إذا عاد العماد عون إلى بيروت مع احترامي الكبير له ولما يمثّل. وأسئلتي للعماد عون هي التالية:

١-لمشكلة بقيت هي نفسها، الجنرال يتحدث ملتبساً عن العلاقة مع سوريا فهل كما فهمت يطلب تحديد موعد زمني محدد ليرمجة خروج الجيش السوري من لبنان وأنه لا يطلب انسحاباً فوريا ؟

٢-هل يعتقد العماد عون أن بإمكانه، وهو يمثل شريحة من اللبنانيين لا كلّهم، أنه إذا استمر على رفضه للحكم القائم، أن يقدم صورة عن الصيغة التي يسميها تسوية، هل هي صيغة مختلفة للحكم بما في ذلك موضوع الصلاحيات، أم يقبل بتسوية حدّها الأدنى إسقاط الملاحقة عنه؟

وأرجو أن تأخذ بعين الاعتبار أنك لا تخاطب جمهورك المتحمس، والذي ربما يحتاج إلى خطب رنانة، بل تخاطب جمهوراً كبيراً من اللبنانيين يرغب في أن تضيف حيوية حقيقية على الحياة السياسية وليس مجرد أمر موسمي تحصل عليه في حال عطفت إحدى وسائل الإعلام.

* أريد أن أوضح بعض العموميات التي وردت في مداخلة الأستاذ ابراهيم الأمين، أولاً أنا لا أمثل شريحة من اللبنانيين، نعم أنا مسيحي ولكن خطابي لم يكن يوماً مسيحياً، دائماً كان لبنانياً، وهذا لا يعني أنني أتملق إلى المسلمين أو غيرهم، هذه طبيعتي وهكذا عشت حياتي، وقد كنت قائداً لمؤسسة وطنية فيها من كل الطوائف، لذلك لا أستطيع أن أخاطب فقط قسماً من اللبنانيين بل جميعهم.

ثانياً لست في وارد التفتيش عن الزلازل أو عن مدى تمثيلي للبنانيين، خطابي وطني وشامل، أما مقياس ما أمثل من اللبنانيين فنراه على الأرض إذا عدت.

أما انسحاب الجيش السوري من لبنان وكيف أتصوره، فهذا سؤال لا يُطرح قبل الحوار، أنا أعلنت استعدادي للحوار، أعلنته يوم تسلمت الحكومة، وأعلنته تحت المدفع، وأعلنته في ١٢ تشرين الأول ٩٠، وأعلنه اليوم، لا يمكنني الإجابة عن أسئلة

ستطرح عليّ أثناء الحوار ثم يقولون أننا لن نحاوره على هذا الأساس، عندما يعترفون بي محاوراً أجيب على كافة الأسئلة، ولكن كشف الأوراق مسبقاً أثبت فشله لأنه يعطي الآخر إمكانية الرفض المسبق.

موضوع الحوار هو ذو شقين، شق لبناني وشق سوري، فليطرح علي اللبناني الموضوع اللبناني ومستعد للإجابة، ولكن في ما يتعلق بسوريا فقد طرحت أمر العلاقة معها عبر حديث موسع في "المحرر نيوز"، وهي بالمناسبة صحيفة سورية، ومستعد أن أجيب السوريين عليه في كافة النقاط، وهذا من صلاحياتهم، إذا أرادوا الحوار معي، ولكن إذا كان هناك رغبة مسبقة بعدم عودتي فلماذا سأطرح أفكاري على التلفزيون وعلى غير السوريين؟ أرحّب بكل سؤال يُطرح من أصحاب العلاقة.

ألا يحق للبناني أن يسألك من موقفك من السوريين؟

* فليشرح لي هو ما هي المصلحة الاستراتيجية من بقاء الجيش السوري في لبنان.

الصراع العربي الإسرائيلي ووحدة المسارين وتحرير الجولان

* هذه تعابير عامة لها محتوى عملي، أريد أن أفهم معنى المصلحة الاستراتيجية، هذا المصطلح هو كإناء، والمهم محتواه، فما هي المصلحة الاستراتيجية وإلى ماذا تهدف، مستعدّين للتفّهم ولكن ضمن بروتوكول معين، ولكن أن تُفرض عليك الموافقة سلفاً فهذا يعني إقفال طريق الحوار ومحاولة إلصاق الرفض بي.

أعتقد أن هناك سوء فهم لكلمة حوار، الحوار ليس تفاوضاً، الحوار هو تفتيش مشترك بين أطراف، قد يكونون مختلفين، ولكنهم يبحثون معاً عن الحقيقة كي يتبعوها. عندما أريد الحوار مع اللبناني أو مع السوري فأريد أن أفتش معه على الحقيقة التي سنتفق عليها، ونتيجة هذا الحوار لن تكون لي وحدي بل لي ولهم، ومهما تكن النسبة التي سيحملها كل منا من الحلّ، فإن النتيجة ستكون لكل منّا بنسبتها الكاملة، ستكون إرثاً مشتركاً و لن تكون إرثاً فردياً، أطرح الحوار بهذا المفهوم وإلا فإننا نكون في مرحلة تفاوض وكشف نيات مسبقة للمناورة على بعضنا، والحوار ليس مناورة، الحوار هو الوصول إلى طاولة دون معتقدات مسبقة ودون مواقف مسبقة والتفتيش معاً على حلّ أو على حقيقة.

بهذه الذهنية مستعد لمواجهة جميع الناس، أما بذهنية تفاوضية ومع تحفظات ومحاولات استكشاف لما أفكر وتسريبات عن "السماح" بالعودة أو عدمه، فأقول للجميع: لا أفتش عن العودة بل أفتش أولاً عن حل للبنان، لبنان في وضع متدهور جداً ولم يعد يحتمل الجدل وكشف نوايا، النوايا كُشفت، ولبنان أفلس وسوريا كذلك، والوضع الاقتصادي السيئ هو نتيجة الوضع السياسي غير السليم، ونتيجة عدم الثقة بالأنظمة القائمة التي تحتاج إلى الانفتاح وتغيير الذهنية.

فإذا أرادوا أن يفرضوا علي من جديد القبول بما مر عليه الزمن، وهو أصلاً فاسد لأنه أوصل إلى نتائج فاسدة، فهذا أمر غير مقبول ولا يشكل منطلقاً للحوار.

ألا تعترف لسوريا ببعض الأدوار الإيجابية، مثلاً إنهاء الحرب في لبنان، إرساء الوفاق الوطني وإنهاء حال التقاتل بين اللبنانيين والمساعدة على تحرير الجنوب وتقوية وضع لبنان في المفاوضات؟

* لا تعيدني إلى وقائع محددة عليها خلاف كبير في الآراء، نحن اليوم في مرحلة تخطي للماضي بجميع سلبياته كي ننطلق إلى المستقبل، هذا لا يعني أننا نريد أن ننسى الماضي يجب تدوينه ولكن بعد أن نصل إلى حل كي لا يتكرر معنا في المستقبل.

لماذا تعثرت زيارة الوزير جنبلاط؟

* في دعوتي للحوار توجهت إلى القادة اللبنانيين وقلت لهم أجتمع بكم في بيروت إذا تمكنت من الذهاب، فماذا يعني ذلك؟ من سيمكنني من الذهاب إلى بيروت، طبعاً السلطة القائمة، وقد برهنت لي كل عداء ممكن في جوابها، ولكن المبادرة أفلتت منها وردت علي ب "لا" وبأن هناك ملفاً بحقي، في الوقت الذي يعلم فيه العماد لحود وبالمناسبة هنا أذكّر بأني لم أسلمه القيادة كما ذكرتم سابقاً بل وُضِع علي شرط تسليمه القيادة لوقف إطلاق النار، أنا أوقفت المجزرة ولم أقبل الاشتراك بعدها بأي حل سياسي عُرض علي لأنني استسلمت لقوة عسكرية ولم أقم بأي تنازل، وكان ذهابي إلى السفارة الفرنسية بناء لطلب

السفير بعد أن وضعوا شرطاً وهو أن أكون في السفارة عند وقف إطلاق النار، واستغل الإعلام الموجّه هذه المسألة وصوّرها بشكل فرار، وكذلك الهراوي، وهنا تتجلى أخلاقيات الرئاسة لديه.

المسألة الثانية كانت فرضهم تسليم العماد لحود القيادة إيذاناً بإيقاف النار، التي لم تتوقف، وسلّمته لأنني خسرت المعركة، وعلي أن أقبل بالشروط.

وبالعودة إلى المبادرة التي أطلقتها، فأنا عندما أعلن عن مبادرة للاجتماع في بيروت فماذا يعني ذلك؟ وعندما أقول إذا تمكنت من ذلك فمن سيمكنني من ذلك؟ السلطة في بيروت طبعاً

أنت تستطيع أن تمكن نفسك كما فعل الرئيس الجميّل ولطالما هددوه بملفات بحقه، وها هو بيار الجميل يخرق اللوائح ويصل إلى المجلس النيابي.

* لا أريد أن أناقش عودة الشيخ أمين، وقد سبق وقلت لك أن أحداً لا يدخل دون تسوية، والشروط عندما تُقبل لا تعود شروطاً لأنه يقول لك إنني قبلتها، وأعطيك مثلاً عن إحدى الشركات التلفزيونية عندما تحدث أحد المسؤولين فيها مع الموظفين عن المراقبة فقال "هذه ليست مراقبة بل هذه هي سياستنا"، تصوّر، تغيرت السياسة رأساً على عقب ويقول إنها ليست مراقبة، لا ذاتية ولا من الدولة. فالإنسان عندما يقبل بالشروط يصبح عليه أن يدافع عنها، فلا تتوقع من إنسان عاد إلى لبنان أن يقول لك "نعم وُضِعت علي شروط" لأنه قبل بها، والقبول يلغي الشرطية.

أعود إلى لمبادرة من جديد، فإن من أوقف هذه المبادرة هو العماد لحود بالذات، فهو عندما كان عميداً وكان مدير الإدارة، كان يعرف جيداً أن الملفات المالية نظيفة، وعندما أصبح العماد لحود وطُلب منه تأليف ملف مالي رفض كما عرفت من عدة مصادر، وعندما أصبح "الرئيس" لحود حرك ملفاً يعرف تمام المعرفة أنه فارغ، فعندما يحرك ملفا مع معرفته المسبقة بأنه مختلق، لا ينتظر مني الناس أن أجرّب، لأن النية الجرمية ضدي واضحة تماماً ، ولا تطلبوا مني أن أختبر القضاء.

هل قولك بأن الرئيس لحود هو من حرك الملف هو تقدير شخصي أم بناء على معلومات؟

* قضية سياسية نائمة منذ عشر سنوات يتذكرها اليوم فجأة مدعي عام التمييز، وكنت قد تحديته من على شاشة الMTV علناً منذ ثلاث سنوات وأتحداه اليوم، البريء يتحدى العالم وليس ميشال عون، حقيقة ميشال عون هي من يتحداهم فلا أحد أكبر من الحقيقة، هي وحدها الكبيرة وأمامها الجميع صغار.

إذن من قطع محاولة الوزير جنبلاط هو الرئيس لحود؟

* لم أقل كذلك ولا أعرف، ولكن محاولة الوزير جنبلاط أصلاً لم تنقطع، جنبلاط قال أننا نريد ورقة عمل ننطلق فيها من الطائف

لماذا لم تحضّروا الورقة؟

* إنهم يحضّرونها في بيروت، وبالنسبة لي هو ينطلق من الطائف، وأنا من نقطة أخرى، فليس ضرورياً أن ينطلق الحوار من النقطة ذاتها، أنا ضد التسليم المسبق بأي شيء، فلا يمكنك أن تقول أنك تحاور وتفرض على الآخر نتيجة الحوار قبل أن تبدأ.

من أين تريد الانطلاق للقاء جنبلاط أو غيره؟

* من البند الأول من الطائف الذي يقول أن لبنان وطن حر سيد مستقل

ولكن هذا من الطائف

* وأين المشكلة؟ أنا لم أقل أبداً أن كل ما ورد في الطائف سيئ، مقدمته كلها جيدة ولكن المهم هو الوطن الذي تتحدث عنه هذه المقدمة، وأريد هنا أن أخبر المشاهدين عن قصة تعبّر عن مشكلتنا مع الطائف وهي قصة "ورقة المعلاق": يحكى أن أحدهم ذهب ليشتري معلاقاً من لحام القرية ولكنه كان يجهل طريقة طبخه فكتب له اللحام الطريقة على ورقة وأعطاه إياها فوضعها في جيبه وحمل المعلاق بيده، وفيما هو عائد إلى منزله هاجمه كلب وسرق منه المعلاق فأغرق صاحبنا بالضحك،

فدهش أحد المارة وسأله لماذا تضحك وقد أخذ منك المعلاق، فأجابه أخذه نعم، ولكن كيف سيأكله؟ إن ورقة المعلاق لا تـزال في جيبي.

فمقدمة الطائف هي كورقة المعلاق وعليك أن تعيد الوطن إليها، الوطن طار، وعلينا أن نعيده إلى الورقة. على ماذا نختلـف؟ على ورقة؟ أين هو الوطن؟ أين هو في المحافل الدولية؟ أين هو في الاقتصاد؟ أين هو في حل قضية الجنوب؟ أين هو فـي حل مشاكله الداخلية؟ أين قراره الحر؟ نختلف على ورقة مضمونها غير موجود. أعطوني لبنان مقدمة الطائف وخذوا منـي الأفضل في الحلول.

إذا طُبّق مضمون هذه الورقة فأين يصبح موقعك؟ وهل ترضى بذلك؟

* عندها لا قيمة لموقعي، والأمر يعود للمواطنين، فالوطن الحر السيد المستقل هو هدفي منذ البدء.

لماذا لم تقبل إذاً منذ البدء باتفاق الطائف؟

* لأنه غير قابل للتنفيذ، أنت تعيش اليوم في لبنان فهل تشعر أن نظامه السياسي الحالي يمثلك؟

لا، ولكن لو طُبق لكانت الأمور مختلفة؟

* قل لي متى سمعت بكلمة حرية في هذه السنوات العشر إلا في المواسم الانتخابية، وروادها جميعاً تحت نفـس السـقف، طالما أن طلب المطارنة من السوريين أن يرحلوا بعد ربع قرن من وجودهم في لبنان اعتُبر فضيحة، فـهل تعتـبر أن هـذا وطناً؟ هل تصاريح الأمس والتهويل بالحرب الأهلية تعتبره وطناً؟ تواجد غريب على أرضنا منذ ٢٥ عاماً بحجة مسـاعدتنا، ولغاية الآن لم يساعدنا بشيء، هل تعتبره وطناً؟ كيف سأعتبر أن هناك وطناً طالما الحريات العامة مفقودة وطالما لا يمكننـي أن أمارس حياتي السياسية، طلاب الجامعات يوقفون ويدخلون السجون بسبب توزيعهم النشرة اللبنانية التـي تُنشـر فـي الصحف.

هل نعتبر أن المبادرة مع الوزير جنبلاط قد انتهت؟

* كلا لم تنته، فجميعنا مصرّ على الحوار، ولينطلق هو من الطائف وأنا من مكان آخر فلا مشكلة.

نقول تعثرت إذاً؟

لم تتعثر، ولماذا عليها أن تتعثر؟ فلننس الشق السوري قليلاً، هناك مواضيع عدة نتفق عليها في لبنان لبنانياً دون أن نعكـر أي علاقة له يريدها مع سوريا، نلتقي حول الاهتمام بالبيئة مثلاً، وهناك ما هو أهم من ذلك تمتين العلاقة بين اللبنانيين فـي الجبل وتصفية الماضي، وهذه العلاقة تتمتن في الوقت الحالي، حتى دون أن نلتقي، وذلك بواسطة الحوار الإيجابي الحـاصل بيننا.

المداخلة الثانية للصحافي إبراهيم الأمين

إن أهمية بيان المطارنة تكمن ليس فقط في تحديده عناوين أو سقفاً سياسياً أو نموذج للتخاطب أو نواة للسجال أو للحـوار مع الأخريين، مع الدولة أو مع السوريين، أهميته أنه وضع بنوداً قال أنها تعني كل اللبنانيين، ونحن عندما نحـاور العمـاد عون اليوم نحاوره كلبنانيين، نبحث معاً عن صيغة أفضل لبلدنا ومن حقنا كرأي عام أن نسمع رأيك حول قضايا يدور حولـها الخلاف.

إن التعاون السياسي والنقابي والطلابي الذي يتم بين التيار وفئات أخرى يدل على تفهم سياسي يحصل، ولكن نقاط الخـلاف الأساسية لا تزال تتمحور حول نقطتين، أولاً فهم التيار لمسألة العلاقة مع سوريا وتحديداً الوجود العسكري السـوري فـي لبنان، فهل تعتبره احتلالاً وبالتالي تضع أشكالاً لمقاومته، أم تعتبره وجوداً يحتاج إلى تنظيم وإلى خروج تدريجي ونـهائي، وهذه ليست مسألة حوارية وأنا لا أحاول استدراجك كي تكشف أوراقك أنا أقول أن بيان المطارنة بهذا المعنى تفوق على كـل خطاب سياسي للآخرين لأنه وضع بندين طلب إعادة الانتشار ومن ثم انسحاب نهائي. ثانياً لا يجوز أن يبقى هنـاك التبـاس لتصورك لصيغة الحكم، هناك ضرورة كي تقول رأيك في مسائل، حتى ولو بشكل عناوين، قبل دخولك في الحوار، فما هـي صيغة الحكم الحقيقية التي تسعى إليها؟

* أولاً، منذ ١١عاماً قلت في خطاب لي، "تقولون أن السوريين سيتركون بيروت إلى البقاع بعد سنتين، فمن هو المجنون أو العاقل الذي سيصدّق بأنه بعد سنتين، وبعد أن يكون قد أصبح لدينا أمراً واقعاً، سيطلب من السوريين أن ينسحبوا إلى البقاع؟" أعتقد أنه وبعد عشر سنوات يجب أن يُفهم موقفي من مسألة الوجود المؤقت.

ثانياً، عندما ذهب النواب من بعبدا إلى الطائف كان الهدف برمجة الانسحاب، ولم أقل أبداً أن " يلملموا أغراضهم" ويذهبوا على الفور، نحن لا نطرد السوريين، هم جيش "شقيق" وحتى ولو اعتبرتهم الآن احتلالاً وليس "وجوداً" لأنهم يمارسون السلطة علينا، بينما الوجود يحكمه بروتوكول يحدد نقاط تمركز القوات الأجنبية ويحدد مهمتها، ولكن عندما يُستدعى اللبنانيون إلى مكاتب المخابرات، وعندما يأتي النائب مرشحاً من سوريا كي يمثل سوريا عند اللبنانيين وليس اللبنانيين عند سوريا، فهذه أشياء شاذة، وأنا لا أخفي شيئاً عليكم أنا أريد برمجة الانسحاب، ومنذ العام ٨٩ قلت أنه لدي اعتراضات على الإصلاحات الدستورية وكنت أريدها أن تكون أعمق، فأنا علماني التفكير ولا أرضى إطلاقاً أن تصبح الدولة شركة مساهمة، أريد نظاماً علمانياً ولا يهمني من يكون الرئيس ولكن شرط أن تكون المؤسسات قوية. في الوقت الحالي هناك عطل في توازن القوى، وذلك ليس لأن هذا مسيحي وذاك مسلم، العطل هو في توازن المؤسسات، هناك مؤسسات تطغى وخاصة بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية فالأولى تبِعت الثانية وفقدت كل الحصانة التي كان عليها أن تعطيها للمواطن، فقدت هي حصانتها وفقد معها المواطن حصانته، ومن هذا المنطلق أتحدث عن مشروع إعادة هيكلة الدولة على أساس فصل السلطات وإعطاء كل سلطة حقوقها كي تستطيع أن تمارس، يجب أن لا نفكر انطلاقاً من مذهبية ولا من طائفية.

كيف تحاور من تعتبره محتلاً، تريد أن تحاور وتتفاوض مع السوريين ولا زلت تعتبرهم احتلالاً، فما هي شروط التفاوض؟

* الإسرائيليون والعرب تفاوضوا، التفاوض هو نهاية كل مشكلة، فالمشكلة تحسم إما عسكرياً وإما بالتفاوض والحوار، نحن لا نريد أن نقول "تفاوض" بل نقول "حوار" لأننا لا نفاوض أعداء. وهنا أريد أن أوضح نقطة وهي اتهامنا دائماً بالعدائية لسوريا، نحن لسنا أعداء سوريا، فهل من يطالب بسيادة وطنه يصبح عدواً لوطن شقيق؟ هذا أمر لا أفهمه وأشعر أن هناك عدائية من الطرف الآخر تجاهنا، ولكن مهما يكن الوضع فيمكن أن نتخطاه.

هذه العدائية متأتية من أنك كنت على حرب مع السوريين واسمها حرب التحرير

* كنت في هذه الحرب على أرض وطني ولم أكن في الشام.

العدائية تنطلق من أن الجنرال عون في أحد الأيام أعلن حرباً على السوريين

* لا لا لا ، لا يقول أحد أنني أعلنت حرباً، أنا قمت بواجب المقاومة، إن كلمة تحرير تعني مقاومة احتلال، وتعني أيضاً موقع الضعيف ضد موقع القوي، فلو كنا في موقع القوة وقادرين على القيام بحرب لما كانت الحرب قد جرت على أرضنا بل على أرض سوريا، إذاً لا يوجد أي عدائية ولكن يجب أن يكون هناك اعتراف بحقوقنا نحن، لا أريد أن أعود إلى موضوع الحرب فكما قلت لك نريد أن نتخطاها ونريد الحوار، ولكن عندما انطلقت هذه الحرب لم يكن الوضع شرعياً.

هل جاءك موفدون أو رسائل من السوريين عن مسألة الحوار؟

* أنا عادة لا أعلن عن الذين يتصلون بي سواء كانوا دولاً أو أطرافاً أو مسؤولين أو أشخاصاً عاديين، أترك الأمر لأصحاب العلاقة، هذه قاعدة عامة لدي، فكما سبق وقلت أنا أعيش على السطح ولا يوجد سقف فوق رأسي، أما الباقون، حتى في مراكز السلطة، فعليهم إلزامات، وقد لا يمكنهم أن يعلنوا عن مجيئهم إذا جاءوا، لذلك أنا لا أعلن شيئاً وأترك لهم حرية القول. عندما نصبح في مرحلة الأهداف تُعلن طبعاً ولكن إعلان الاتصال لا معنى له.

يحكى عن صحوة مسيحية في لبنان تمثلت بعودة الرئيس الجميل وقداس الأشرفية وقداس ميفوق وبعدها بيان بكركي الشهير الذي هو الأعنف منذ الطائف، فكيف تقرأ هذه الحالة اليوم؟

* هذه الصحوة المسيحية جاءت نتيجة التهميش وأفهمها، فلنأخذ مثلاً خطاب البطريرك، كثير من المسيحيين أخذوا عليه في السابق الرتابة في الخطاب، فكان يتكلم ويتكلم دون جدوى، ويكرر نفس الكلام وكأنه يتكلم في الصحراء فلا أحد يستمع، أصبح هناك قلة احترام وقلة اكتراث تجاه مركز البطريركية، وكأني بهم يقولون "خلّوه يحكي ويظهر على التلفزيون". فعندما

يتكلم البطريرك، وحتى عندما يتكلم أي إنسان، يجب أن يلاقي آذاناً صاغية، اللبناني "يشتعل" بسرعة ونحن لا نريد له الاشتعال اليوم.

ولكنه "اشتعل" الآن؟

* أبداً، ليس هناك من إرادة حرب بل إرادة إثبات وجود، الحكومة هي من يشعل ومن يدفع الناس نحو الاشتعال.

لماذا اليوم بعد عشر سنوات؟

* وهل تريدهم أن ينتظروا عشرين سنة؟ اليوم استنفذوا طاقتهم، مليون إنسان منذ ال٩٠ إلى اليوم تركوا لبنان، كيف ستعيدهم؟ الحكومة اللبنانية تطبق اليوم قول "برخت" الذي قال " إن الحكومة لا تملك ثقة الشعب فلنغيّر إذاً الشعب" وهذا ما يحصل اليوم، يهجّرون اللبنانيين ويستقدمون غيرهم بالتجنيس، ومن يريد البقاء يهجّرونه اقتصادياً. منذ عشر سنوات والبطريرك يتكلم وقد "تلوّع" من الطائف ومن الوعود، فالمسألة لم تعد مسألة كلام أصبحت مسألة إثبات وجود، ولكن من يهدد بالحرب الأهلية هو من لديه نية إشعالها، فلو فرضنا أن المسيحيين يريدون القيام بحرب أهلية فأين سلاحهم؟ أين حلفاؤهم؟ هذا نوع من الابتزاز ويجب أن لا يُسمح بالحديث فيه.

يقال أنه إذا كان هناك موافقة إقليمية على الحرب الأهلية فليس صعباً تأمين السلاح.

* لا أعتقد أن أحداً يريد الحرب الأهلية.

ألا ترى أن هناك خطاباً طائفياً في البلد، ولا تعتقد أنه قد يوصل إلى حرب أهلية؟ يوصل إلى صراعات كلامية، * ولكن إذا كان هناك إرادة تفجير فإنه قد يؤدي إلى الحرب، وهذا ما نحذّر الجميع منه، ونرفضها رفضاً قاطعاً، لا يمكنك أن تتغلب على إبن وطنك، فحتى لو غلبته عسكرياً فعليك أن تعود إلى التفاهم معه.

ما هي نصيحتك إلى المسيحيين "المشتعلين"؟

* نصيحتي هي إلى جميع اللبنانيين: كل من يتحدث عن حرب أهلية هو خارج إطار الوجود اللبناني لأن لبنان دفع عن كل العرب، اختاروه كي يكون ساحة تصفية لكل مشاكل الشرق الأوسط وجعلوه ما يسمى "دمّل تثبيت". فلا تشاركوا في هذه اللعبة مجدداً لأنها ستؤدي إلى زوال لبنان، وإذا زال لبنان فإن الشرق الأوسط سيتصحّر وسيخسر إمكانية التفاعل مع العالم، قد يكون إمبراطورية كبيرة ولكنها تبقى فقيرة ومتخلّفة إلى النهاية، إن الأقليات الموجودة في هذا الشرق هي مصدر الغنى والتفاعل بينه وبين العالم. فالمسيحيون إذا تركوا لبنان، كما يعتقد البعض، فإن لديهم إمكانية الاندماج بأي مجتمع وقد يقدم لهم أكثر مما هو متاح لهم اليوم في وطنهم، ولكن المشكلة ستكون كبيرة في المجتمع الذي يتركون لأنه سيبقى متحجراً في الماضي، ولأنه لا يقبل فكرة العصر ولا التطلعات الجديدة.

هل هذه دعوة للناس كي تغادر؟

* العياذ بالله، أنا أدعوهم للتشبث، ولكن مسؤولية بقائنا هي مسؤولية الآخرين ، تقولون لنا أن سوريا قد خلّصتنا في السابق، سأسلم معك جدلاً، ولكن هل يحق لمن أنقذك أن يستعبدك؟ إذا أنقذت غريقاً فهل هذا يعطيني الحق أن أستعبده مدى الحياة، أم أني أنقذته كي يعيش حراً؟ ما هو فضلي إذاً في إنقاذه؟

على الأقل يبقى الاعتراف بالجميل.

* حسناً، فلنأخذ بيان المطارنة الذي طلب من سوريا أن ترحل، ونخفف شيئاً من حدته، ونجمع معه خطاب رجال الدين المسلمين الذين يشكرون سوريا، ونشكل وفداً مشتركاً، وليتبادلوا الخطابات، وتنتهي المشكلة ونصالحهم، هذا حل على الطريقة اللبنانية، ولكن هل هذا هو الحوار؟

المداخلة الثانية للصحافي شارل أيوب

أحيي العماد عون على ثباته في مواقفه طوال سنوات البعد عن الوطن، ولكن لدي بعض الملاحظات:

١-عشنا الاحتلال الإسرائيلي لبيروت ولم نر سلاحاً يوجه ضدهم

٢-طلب وزير خارجية فرنسا من العماد عون الموافقة على ذهاب النواب إلى الطائف، ألا يشكل ذلك انتقاصاً للسيادة؟

٣-بيان المطارنة الذي يتحدث عن الوجود السوري، البطريرك في الماضي أرسل خمسة أسماء إلى سوريا كي تختار من بينهم رئيساً، ألا يشكل ذلك انتقاصاً للسيادة.

٤-لو أن جماعة الطائف أحسنوا الحكم في لبنان، ولو استطاعت الحكومات أن تبني فعلاً مؤسسات للدولة لما كان العماد عون يتحدث عن الواقع الذي نعيشه، المشكلة ليست الطائف وورقة الدستور، المشكلة هي أن الميليشيات انتقلت من المتاريس إلى قلب الدولة، اغتصبت الدولة، إن من يريد العماد عون مفاوضتهم اليوم هم من أخذ المال السياسي وهم من اغتصب الدولة، فهل ننسى أن جهات منهم تلقى الدعم من إيران وأخرى من سوريا وأخرى من مصر.

أنا لست ضد ما يقوله العماد بالمطلق ولكن أسأل عن حرب الشرقية من المسؤول عنها، أليس هو وسمير جعجع، والحرب التي حصلت في بيروت بين أمل والاشتراكيين وتلك التي حصلت مع فتح والصاعقة وغيرهم من المسؤول عنها؟ هم أنفسهم من يضع الحلول، لماذا نتكلم عن السيادة ونمارس عكسها، من أين أتى السلاح العراقي الذي تقاتل فيه العماد عون وسمير جعجع ، من أي جاءت الأوامر الفرنسية للنواب كي يذهبوا إلى الطائف، من أين جاءت الأوامر السورية لأطراف عدة كي تتحرك على الساحة اللبنانية، العماد لحود الرئيس برّي وغيرهم يحاولون أن يتغذّوا بالخطاب السياسي مع سوريا كي يسقووا على الداخل، يتحدثون عن سوريا ليس للشأن القومي بل كي يأخذوا حصة في الوزارة، هنالك كباش سياسي داخلي نستقوي بالسوريين، وللأسف السوريون يعودون ويستعملوننا، والممارسة على الأرض ليست أخوية، هي استغلال سوري لأطراف لبنانية من أجل مصالح بعض المسؤولين السوريين، واستغلال من أكثرية المسؤولين اللبنانيين للعلاقة مع سوريا لمصالحهم الشخصية. مثلاً جمّعوا ضدّ الوزير جنبلاط كل القوى في الانتخابات، فتوجه نحو المسيحيين بخطاب يجذبهم، لست ضدّ ذلك ولكن علينا أن لا ننسى والعماد عون يعرف تماماً من هجر المسيحيين من الجبل، هجرهم الوزير وليد جنبلاط والحزب التقدمي الاشتراكي، وفي المقابل من صعّد إلى الجبل القوات اللبنانية بغطاء إسرائيلي، والعماد عون تعرض لاعتداء من قبل الإسرائيليين في عاليه... كيف نتحول إلى حواريين وننسى كل شيء.

أعتبر أن المشكلة الكبرى في لبنان منذ الطائف كانت أولاً في عهد الهراوي وهي أنه لم يكن يحكم بل كانت الترويكا تتسلى، أما السنتان في عهد الرئيس لحود فهما أسوأ سنتين مرّتا على لبنان، مع احترامي لموقفه اللا طائفي والوطني على الحدود، ولكن على صعيد الممارسة الداخلية فإن هاتين السنتين هما الأسوأ، فعندما يحضّرون للمسيحيين ممثلين عنهم لا يمثلونهم في الوزارة وفي المجلس النيابي، فطبيعي أن يقوى العماد عون وسمير جعجع والكتلة والأحرار وغيرهم. السوريون بما فرضوه من ممثلين عن المسيحيين لا يمثلونهم، وكأني بهم يقولون للناس سيروا وراء جعجع وهو في السجن، سيروا وراء ميشال عون، سيروا وراء الكتلة والأحرار.

في هذه الانتخابات جاؤوا بموتى من القبور وأحيوهم، الممارسة غير سليمة وطبيعي أن يضعف كل من يمشي مع سوريا وأن يقوى كل من يرفضها، والخطاب السياسي في لبنان فاسد، والممارسة السياسية كذلك، والممارسات السورية كذلك، رغم استراتيجيتها القومية الصحيحة.

* أولاً بالنسبة لما قاله عن رولان دوما فالدول تتبادل النصح على مستوى المسؤولين، ولكن النصيحة لا تتحول إلى أوامر بين دولة ودولة، تصبح كذلك وتصبح احتلالاً عندما تنصاع الدولة ولا يعود لديها خيار.

أما بالنسبة للسلاح العراقي فأنا كنت أقاوم ولا أخجل بذلك وطلبت سلاحاً من الجميع، ولا أريد الآن أن أغوص في مسألة الحرب مع سمير جعجع لأن جعجع ليس هنا الآن ولن أتكلم، فليتكلم هو عندما يصبح قادراً على ذلك.

ما رأيك بقول الأستاذ شارل أيوب أن الذين قاموا بالحرب في السابق هم أنفسهم من يدعو إلى الحوار اليوم، ومن الممكن أن يقوموا بحرب أخرى في المستقبل؟

* أولاً هم من بقي على قيد الحياة، وطبعاً كان كل الدعم معهم من سلطة ومال وجيش وسوريا، ولكن أنا بقيت على قيد الحياة بمفردي ومنفياً، إذاً لا يوجد نسبة في الصفة التمثيلية بيننا، أنا ممثل حقيقي وليس التطرّف جعل الناس تقترب من

خطابي بل قناعتهم، أنا لم أغير خطابي ولا أزال ثابتاً على موقفي وإذا بقيت موجوداً فلأنني أجسّد فكرة حقيقيـــة. أعتقـــد أن عشر سنوات من النفي مع التعتيم الإعلامي ليست بالأمر السهل ولولا الثبات في مواقفي لما ثبت اللبنانيون معي.

خطابي اليوم لم يتحوّل إلى التطرف بل على العكس، أعاني من صعوبة إبقاء الناس في الخطاب المعتدل، من غـــيري يدافـــع عن حق الاختلاف مع الآخر؟ اليوم وفي آخر مقال كتبته قلت "إن الأمور لا تستقيم في لبنان إذا لـــم نعـــترف للآخـــر بحـــق الاختلاف سواء ضمن المجموعة، أو لمجموعة ضمن شعب، أو لشعب ضمن أمة، أو لأمة ضمن الأمم،" أنا أبشـــر بالحريـــة وبالاعتدال. واليوم إذا بقي رؤساء المليشيات، فهم موجودون، ولديهم الصفة التمثيلية لشعبهم حتى إشعار آخر، فلنخرج من هذا الوضع بحوار، وعندما نصل إلى الحالة السلمية الحقيقية قد يثبت هؤلاء الأشخاص أو يزيحهم الشعب، لست أنا من أزيح الأشخاص. وفي النهاية إذا كان التفاوض على أساس طائفي فلا يمكنك أن تحاور إلا مع الموجود حالياً.

هل ستحاور من منطلق طائفي وكممثل عن المسيحيين ؟

* لا أريد هذا النوع من التمثيل، وعندما يسألونني عن رأيي في ما يريده المسيحيون مـــن ســـوريا أجيـــب دائمـــاً اســـألوا البطريرك أو الزعماء المسيحيين، أنا لا أعترف ولا أقبل بعلاقة مسيحية سورية، ولا بعلاقة سنية سورية، ولا علاقة شـــيعية سورية، ولذلك عندما طرحت الحوار تحدثت عن نوعين منه، أولاً الحوار اللبناني اللبناني، وثانياً الحوار اللبناني الســـوري، ومن يريد التفاوض مع السوريين أياً يكن انتماؤه الديني، يجب أن يفاوض بورقة لبنانية وليس بورقة طائفية، ورقة تحـــددّ العلاقة المستقبلية بين لبنان وسوريا، أما كل من يفاوض باسم طائفته فهو يرتكب جريمة، ويحضّر لمشكلة مستقبلية.

المداخلة الثانية للأستاذ إدمون صعب:

إن تربية العماد عون العسكرية قد تجعله ثابتاً في مبادئه وهذا شيء إيجابي جداً، لكنه لم يقفل باب الحوار وهو على حق في ذلك، ولكنك لا يمكن أن تحاور إذا لم يكن أمامك شخص يحاورك ويطرح أفكاره، وكذلك الأمر بالنسبة للتفاوض والتســـوية. إجمالاً التفاوض هو أمر سيئ لأنك قد تنال ما تفاوض عليه وقد لا تناله، وربما إذا كنت تفاوض على السيادة فممكـــن أن لا تنالها، ممكن أن تأخذ مخفراً حدودياً، أو حتى ثمن هذه السيدة كما يحصل اليوم في المفاوضات مع الإسرائيليين والأردنيين.

أنوّه باختيار العماد عون لمثل القسيس الألماني، فالحرب قد أصابت سلّم القيم عند اللبنانيين، نجد لديهم نوعاً مـــن انفصـــام الشخصية، شخصية يخاطبون بها السوريين في العلن، وشخصية أخرى يتكلّمون فيها داخل الغرف المقفلـــة لخوفـــهم مـــن العقاب، أو الحرمان من المصالح التي أعطيت للذين مشوا مع سوريا بعد الطائف، وشرّعت لهم أبواب الدولة التي أصبحـــت كالمزرعة فاغتنوا ونهبوا الأموال وكوفئوا. ما من بلد في العالم يكافئ المجرم بهذه الطريقة، وقدموهم إلى اللبنانيين وكأنـــهم المثال الأعلى السياسي في البلد، وكأنهم ثوابت، إن أكبر إهانة للبنانيين الشرفاء أن يجـــدوا أمامـــهم يوميـــاً مثـــل هـــؤلاء المجرمين وكأنهم الصيغة الجديدة الذي ستحكم البلاد.

إن رئيس الجمهورية بعد تعديلات الطائف أصبح "كشرّابة الطربوش"، وعندما وجد نفسه كذلك أراد أن يفعل شيئاً فقبل باللعبة التي فُرضت عليه وهي البطش ببني قومه كي يجتاز الاختبار الأول، ففي ١٣ تشرين كان دور العماد عون، ثـــم جـــاء حـــلّ القوات اللبنانية ووضع سمير جعجع في السجن، ثم الاتفاق مع سوريا الذي أنشأ المجلس الأعلى اللبناني السوري ....بعـــد هذا الامتحان نال الرئيس الهراوي ثقة السوريين وأصبح ذو شأن، وسحب هذا الشأن على الترويكا فأصبح عندنـــا جمعيـــة خيرية مشتركة اتفقت على تقاسم خيرات البلد، وأصبح كل شيء محاصصة. لا شيء أكثر من هذا النظـــام الفاســـد يغـــري بالفساد وكنا نأمل أن تنشأ ردة فعل لدى اللبنانيين.

يجب إعادة النظر بسلم القيم وبالنظام الديموقراطي، إن أكبر تحدّ لأي حلّ هو قدرة اللبنـــانيين أن يضعـــوا بأنفســـهم نظامـــاً انتخابياً يؤمّن الحرية للجميع، ويؤمّن تمثيلاً كاملاً للجميع.

* إن الأستاذ إدمون صعب تحدث عن واقع معين، وصف حقيقة قائمة مرئية وبإمكان الجميع أن يتحققوا منها.

المداخلة الثالثة للصحافي إبراهيم الأمين:

هل تعتبر أن مجلس المطارنة مخوّل من قبلك، كمواطن وكسياسي وكزعيم تيار، واستناداً إلى ندائه، هل هو مخول أن يجري نوعاً من الحوار الذي قد يوصل إلى تسوية ما، وإذا أتت حكومة جديدة تلتزم هذا البيان، يعني إذا أتت حكومة تلتزم ضمناً بحدث ملف العلاقات مع سوريا وإعادة تطبيق اتفاق الطائف على نحو يعيد إلى المؤسسات اعتباراً أكبر، هل تعتقد أن مجلس المطارنة في هذه اللحظة السياسية يمكن أن يمثل بالنسبة لك خطأً يمكن القبول بنتائج ما يقوم به من حوار مع الآخرين؟

* الأمور مرهونة بما ستنتجه الحكومة، قد أجد نفسي ممثلاً بخطاب رئيس شيعي أو سني، المهم المضمون فإذا أعاد السيادة إلى لبنان طبعاً أجد نفسي ممثلاً به، صفة المصدر لا تعطي صفة التمثيل بالنسبة لي، إنما النتيجة هي التي تمنح صفة التمثيل.

ألا تعتقد أن بيان مجلس المطارنة نجح في إعادة الاعتبار إلى بكركي كمرجعية سياسية؟للمسيحيين ؟

* لست أنا من يمنح بكركي صفتها التمثيلية بل هي من يأخذها، أكرر أن الأمور مرهونة بالنتائج، خطاب بكركي الآن هو خطاب استرداد سيادة لبنان واستقلاله وطالما هي في هذا الخطاب فهي مرجعية، أما إذا خسرت هذا الخطاب وتخلّت عنه قبل تحقيقه فتفقد هذه الصفة، لا أحد لديه صفة دائمة، الصفة تؤخذ بموقف يعبّر عن تطلعات الناس ومن هنا فإن لديها تفويضاً مطلقاً طالما هي تعبّر عن هذه التطلعات، ولكن في المقابل أنا أرفض التفاوض على علاقة مسيحية سورية، كما أرفضها لأي طائفة أخرى، وكما سبق وقلت، يجب أن يكون هناك ورقة لبنانية، بصرف النظر عن الشخص الذي ينقلها، في الماضي ذهب البطريرك الحويك وكان يحمل تفويضاً من كافة الفئات اللبنانية، واليوم من يريد أن يفاوض على العلاقة اللبنانية السورية عليه أن يكون مزوداً بورقة هي نتيجة الحوار بين مختلف الفئات اللبنانية.

هل تعتبر أن حكومة لا تضمك ولا تضم القوات وأمين جميل، هل تعتبرها تمثلك إذا طرحت في بيانها الوزاري مضمون السيادة والحرية والاستقلال.

* المسألة ليست مسالة شعار، الحكومة يجب أن تملك القدرة على التنفيذ، فإذا كانت تملك هذه القدرة " فإذا جابوا "دقاق الطبل" وجعلوه رئيس حكومة مع فرقته واستطاعوا أن يعيدوا السيادة والاستقلال فهم يمثلونني وأنا معهم، أنا لست في صراع على التوزير، السلطة ورائي وليست أمامي وليس لدي منافسين سياسيين، لدي هدف أعمل من أجله وكل من يوصلني إليه يمثلني من أي منطقة كان وإلى أي طائفة انتمى.

المداخلة الثالثة للصحافي شارل أيوب:

كيف يرى العماد عون لبنان في المرحلة القادمة وكيف يمكن إنقاذ الوضع اللبناني؟ وما هو البديل؟

* لدينا بدائل على المستوى السياسي وعلى المستوى الاقتصادي وسأقدمها بإيجاز، ما له الأفضلية اليوم هو الوضع الاقتصادي، اللبنانيين تهجروا وجاعوا وسبق وتوجّهت إليهم في رسالة المقاطعة عام ٩٦، وكررتها هذا العام وطلبت منهم أن يسأل كل مواطن نفسه عن وضعه الاقتصادي ثم يقوم بخياره.

والوضع الاقتصادي مرتبط مباشرة بالوضع السياسي، وبدون مصالحة وطنية وبدون عودة الثقة بين الحكم وبين الشعب لا يمكن لدورة اقتصادية أن تستقيم في البلد.

ما هي شروط الثقة؟

* شروطها أن تكون الحكومة ممثلة للشعب اللبناني ومسؤولة أمامه وليس أمام قوة إقليمية أخرى، فعندما تكون الحكومة ضابط ارتباط تنفذ أولويات لدولة أخرى، سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي، تفقد الصفة حكماً، من هنا أهمية عودة القرار الحرّ، وعودة التمثيل للشعب اللبناني ضمن هذا القرار، وطبعاً هذا الأمر وحده لا يكفي، فنحن بحاجة لخطة اقتصادية ترتكز على عدة مبادئ تغنينا عن بيع الأرض أو تأجيرها، بالطبع سيكون هناك تضحيات يقوم بها الشعب اللبناني، ولكن هذا الشعب لن يقبل بهذه التضحيات إذا لم يكن هناك من ثقة بينه وبين الحكومة، وإذا لم يكن مؤمناً بأنه إذا ضحى اليوم فإن أموره ستستقيم غداً.

ثانياً، يجب تفعيل القطاع الخاص لأنه يشكل القوة الحقيقية الحيّة للاقتصاد اللبناني، فليس على الدولة أن تقوم دائماً بالإنماء والإعمار، ففي كل بلدان العالم اليوم ليس الاعمار من مسؤولية الدولة، والدولة تخرج شيئاً فشيئاً من العام إلى الخاص.

ثالثاً حصر النفقات، وهذا أمر طبيعي ويندرج في الإصلاح الإداري وإعادة هيكلة الإدارة، لأن الإدارة ليست فعّالة اليوم وليست منسجمة.

رابعاً، العمل على تطوير القطاعات المنتجة ثم الإنماء المتوازن في جميع المناطق والقطاعات، إن الإنماء اليوم في لبنان قد حصل في بيروت فقط، وهذا الكيلومتر المربع الذي حصل فيه الإنماء وحدهم اللبنانيون لن يسكنوا فيه، وكأننا نعمّر فنادق لقادمين جدد.

ويأتي تحديد دور لبنان الاقتصادي وتحديد ميزاته التصادمية، فماذا يريد لبنان أن يكون في الشرق الأوسط خاصة وأننا مقبلون على مرحلة سلام، هل يرد أن يكون بلداً سياحياً؟ مدرسة؟ جامعة؟ مستشفى؟ نريد هوية اقتصادية، نريد أن نعرف ما هي الميزات التي نملك الأفضلية فيها ونطورها كي يصبح سوق إنتاجنا مقصداً في حقل معين.

وفي النهاية يأتي النظام الضرائبي، فيجب أن يكون فيه توازناً بين تشجيع القطاعات المنتجة والعدالة الاجتماعية، إذ لا يمكن أن تزاد الضرائب كيفما اتفق، وأيضاً لا يمكن أن تنقص كيفما اتفق، أو يعفى منها أشخاصاً أو شركات وتحمل بعض الطبقات الاجتماعية عبء الضريبة أكثر من طاقتها.

نحن وصلنا إلى عصر العولمة، وفي العولمة عليك أن توجّه اقتصادك نحو نظام ليبرالي كي تستطيع الانخراط، وهنا يأتي دور الخصخصة وكيف ستتم ليصبح لبنان جاهزاً للدخول في العالم الجديد دون أن يتعرض لخضات.

هل تقترح أن تكون الحكومة برئاسة الرئيس الحريري؟

لا أسماء لدي، ولكن لدي تحفظ على الرئيس الحريري، قد يكون انتصر في الانتخابات وقد ينال الأكثرية النيابية، ولكنه أيضاً حكم ست سنوات والكارثة سلمها للرئيس الحص الذي لم يستطع حلها طبعاً، ولكنه ساهم في زيادتها، لغاية الآن لا يوحون لي بالثقة إلا عندما نرى كيف سيعالجون الموضوع وما هي الخطة الاقتصادية، فإذا كان بزيادة الديون "العوض بسلامتك"

هل ترى حلاً بغير الرئيس الحريري؟

* المسألة ليست مسألة أشخاص بل مسألة برنامج اقتصادي متكامل، لا نريد الهروب إلى الأمام لأن الجميع اليوم يهربون من قرارات سياسية واقتصادية صعبة، وأذكر في مقابلة ال MTV السابقة سألتني الآنسة ماغي فرح سؤالاً فرضياً وقالت لي " إذا وصلت اليوم فماذا تفعل لتحل الأزمة" فأجبتها أبداً بتحقيق مالي "أوديت" فعندي شك بكل الأرقام التي تعطينا إياها الدولة، يجب أولاً إجراء محضر بالموجودات وبالمصروف وكيف صُرف وما هي الإلزامات المترتبة علينا

ولكن كان هناك إصلاحاً سياسياً قد بدأ واصطدم بالواقع السياسي

* لا أبداً فهذه الإصلاحات هي قد تسيَّست، وتسيّست كي تفشل، وهذا ليس من مهمات رئيس الجمهورية الذي اعتبرها إصلاحاً، هذه ليست إصلاحاً، فالإصلاح يعني أن تغير هيكلية الإدارة، وأن تقدم مفاهيم جديدة للعمل، ولكن ما حصل، وما تحدث عنه رئيس الجمهورية، هو إحالة إلى القضاء، وهي أصلاً من مهمات القضاء وديوان المحاسبة، وليس رئاسة الجمهورية التي حولتها إلى مساجلة سياسية ثم طائفية، وأعطت ردود فعل في الانتخابات ، فأصبح الأمر وكأن رئيس الجمهورية الماروني يريد أن يحجّم رئيس الحكومة السني، فلا هذا يمارس ولا ذاك، الاثنان مجرد صور على الشاشة والسلطة خلفهم وعلى جنبهم، فأصبح الأمر نوعاً من السجال، ممارسة السلطة اليوم هي سجال الأغبياء، نرى دمى متحركة على الشاشة ونتحمس معهم، ولا أحد ينتبه إلى من يحرك الخيوط.

المداخلة الثالثة للصحافي إدمون صعب: نتأمل أن تأتي حكومة دون محاصصة ويتم اختيار أفرادها من خلال الكفاءة وتكون فريقاً متجانساً شرط أن تكون توافقية وحكومة وحدة وطنية يدعمها الشعب ويمنحها ثقته وتضحياته تكون مسؤولة أمام مجلس النواب.

أنت متهم بأن لا أحد يعجبك فاليوم توحدتم أنتم والقوات والرئيس أمين جميل على مطالب واحدة ولكن يقال أنـــه إذا خـــرج سمير جعجع من السجن فأنت لا تستطيع أن تجلس معه على طاولة واحدة ولا مع الرئيس جميل وتتفقوا علـــى رأي واحـــد فأني هي المصالح الوطنية إذا كان لديك مآخذ على الجميع ولست براض عن أحد.

*الديموقراطية تفترض احترام الفوارق مع الآخرين، قد أكون أنا أيضاً لا أعجبهم ولكن ليس هذا هو الموضوع، الموضـــوع هو اعتماد حل معين في كل قضية، أنا لا انطلق من الأشخاص وقد سبق وقلت لك الشخص لا يهمني ولكن يهمني البرنـــامج. وهل المشكلة هي في أن أتفق أنا وجعجع والجميل؟ لا تختلقوا مشكلة من العلاقات الشخصية إذا كـــانت جيـــدة أم لا. طبعـــاً نتمناها أن تكون جيدة، ولكن فلنفترض الأسوأ، علاقاتنا ليست جيدة المهم أن تفق على رأي، في السابق اتفقنا على مقاطعـــة الانتخابات نحن والقوات والأحرار، واليوم هناك نقطة ثانية لسنا بمتفقين عليها وهي الطائف، المسألة ليست وفاق أشخاص، نحن تيارات نختلف في أمور ونتفق في أخرى، وهذا مصدر غنى.

أليس من نية لتشكيل جبهة لبحث الملفات العالقة؟

* هذه الملفات تبحث تدريجياً الواحد تلوى الآخر ويصدر مواقف بشأن كل واحد منها. النظام الديموقراطي يفـــرض أكثريـــة توحي بالثقة، هنا يخلطون النظام التوافقي بنظام الأكثرية، وحيناً يعتمدون هذا وأحياناً ذاك، مثلاً قانون الزواج المدنـــي نـــال الأكثرية وسقط، قانون الانتخاب لم يوافق عليه أحد وصُدّق...

ولكن النواب صوتوا عليه؟

* صُنع في الشام وصوتوا عليه هنا، وإذا كانوا موافقين عليه فلماذا هذه الانتقادات العنيفة التي وجهت وتوجـــه إلـــى هـــذا القانون؟ . فرضوا الصفة التمثيلية لبعض الأشخاص، وكما سبق وقلت فإن اللبناني كي يصبح مرشحاً يجب أن ينال الموافقـــة من الشام. غبطة البطريرك دعا اللبنانيين إلى تحكيم ضميرهم في الاختيار، ولكن أين مجالات الاختيار؟ وكأنك تدعو شـــخصاً إلى الغداء وتقول له" كل على ذوقك" فيجد أن في الصحن الأول مجدرة وفي الثاني مجدرة وكل الطاولة مجدرة، فأين الاختيار وكيف سيحكّم ضميره وكيف سيأكل ما يريده؟.

الصوت المعارض كان مفقوداً وجميع المعارضين كانوا تحت السقف لم يطرح أحد منهم الوجود السوري وقيل أن هذا الطرح ممنوع، لماذا هو ممنوع؟ إن الدستور يحفظ حق كل مواطن في إبداء رأيه، إن هذه المحظورات هي من يعطل الديموقراطية، وأي خطة اقتصادية إن لم تكن محمية بالديموقراطية وبشفافية الدولة هي فاشلة حتماً.

إذاً كان هناك فرصة للتغيير من خلال المشاركة في الانتخابات النيابية؟ وقد رأينا أن كان هناك أشخاصاً * معرضين للوجـــود السوري واستطاعوا خرق اللوائح.

*هل تعتقد أنه إذا كان هناك فسحة صغيرة من الديموقراطية في منطقة معينة كي يقولوا أن لبنان ديموقراطي فهل هذه هـــي الديموقراطية الحقيقية؟ لبنان ليس المتن فقط، لبنان هو الجنوب ولبقاع وعكار وطرابلس، لا يمكن أن تكـــون صـــور حـــرة وبعلبك ليست كذلك .... الحرية لا تتجزأ.

ما المانع مثلاً لو شاركت في كسروان أو المتن؟

* حتى ولو كان لدي إمكانية إيصال لائحة كاملة في منطقة معينة لا يمكنني أن أقبل بذلك، وأكرر لك لا يمكن أن تكون هنـــاك منطقة حرة وأخرى لا، لا يوجد حرية نسبية.

هذا يعني أنك ستقاطع أيضاً في ٢٠٠٥؟

* لبنان لن يستطيع الاستمرار على هذه الحال إلى ٢٠٠٥

ماذا سيحصل به؟

* لا أدري، هو اليوم على حدود التوقف عن الدفع ومن يدري إذا كان سيباع في المزاد العلني، لست هنا لأعطي آمالاً كاذبـــة للبنانين، هناك دولة تنهار فإذا استطاعوا إنقاذها سأصفق لهم ولكن لا أعتقد أنهم سيستطيعون ذلـــك، لقـــد طرحـــت أفكـــاراً وتقدمت بخطة اقتصادية، وأدعوهم لمناقشتها ولوضع وسائل عملية لها. إذا استطاعوا إنقاذ البلد من دون هذه الأفكـــار فـــلا

حاجة لي، فلينسوني وينقدوا أنفسهم وينقدوا لبنان. هناك أشياء اليوم في لبنان غير مقبولة الطلاب يهجرون المدارس، نسبة الأمية تزداد، ونحن البلد الوحيد في العالم الذي تزداد فيه نسبة الأمية في مطلع الألف الثالث.

وأيضاً في مطلع الألف الثالث لبنان هو البلد الوحيد في العالم الذي لا يملك قراراً حرّاً، وعليه وصاية، وهو العضو المؤسس للأمم المتحدة.

وصاية أم احتلال؟

* سمّه ما تشاء، وصاية، وجود، احتلال، اللبنانيون لا يحبون استعمال العبارات بمعناها الحقيقي، فمرض السرطان مثلاً يشيرون إليه بكلمة "ذلك المرض"، المقاطعة التي شملت ٧٠% من اللبنانيين قالوا عنها أنها " عدم إقبال"، السارق يقولون عنه " استفاد "، كلها محاولات غش وخداع وتخدير، ولكنها لم تعد تخدع أحداً لأن الناس وصلت إلى أقصى درجات التخدير، فلم تعد تصدق أحداً.

نحن بحاجة إلى تغيير الأشخاص، بحاجة إلى أشخاص يوحون بالثقة، بحاجة إلى تغيير سياسي، فضمن هذا الستاتيكو لن تعود الثقة إلى الحكومة، أما إذا استطاعوا إعادتها بطريقة ما فلا حاجة للحوار معي، وليكملوا طريقهم من دوني، أما إذا فشلوا واحتاجوا إلى مساعدتي فأنا مستعد.

للنّجاح طريق، وهي ليست الطريق التي يعرضون حتى الآن، والتي ستوصل إلى جهنم إذا أكملوا بها.

المداخلة الرابعة للصحافي إبراهيم الأمين:

النقاط التي عرضها العماد عون تحت عنوان البرنامج الاقتصادي هي ليست بجديدة وهي خطابات من الممكن أن تجدها في مواقف كل الأطراف. عملياً الجنرال قدم وصفاً وأسئلة، وهذه النقاط هي مشتركة بين جميع اللبنانيين وهي ليست نقاط خلاف بينما الخلاف هو على الأمور السياسية.

وسؤالي للعماد عون هو: دعوت إلى مؤتمر وطني، على أن يحصل في بيروت أو في أي مكان من العالم هل تسمي لنا عشر شخصيات لبنانية تدعوها إلى هذه المؤتمر وتعتبرها ممثلة لفئات لبنانية.

* في الشق الأول، حول الموضوع الاقتصادي، فقد سبق وقلت أن الشرط الأول لهذا الطرح أن يتم ضمن وفاق سياسي، لأن غطاء الكفاءة الاقتصادية وحدها لا يكفي إذا لم يكن هناك من غطاء سياسي يمنحها ثقة الشعب.

أما بالنسبة لموضوع الأسماء فأنا لا أدّعي لنفسي اختيار الأشخاص الذين يملكون الصفة التمثيلية، فمن يملك هذه الصفة يعرف نفسه، هناك العديد من القوى ومن التيارات ومن الشخصيات.

إبراهيم الأمين:

سأساعدك في التسمية: نبيه بري ، وليد جنبلاط ، حسن نصرالله، رفيق الحريري ، عمر كرامي، سليم الحص، سليمان فرنجيه، نسيب لحود، أمين جميل، ميشال المرّ، بطرس حرب، سمير جعجع، حسين الحسيني، دوري شمعون ، كارلوس إده... هل من آخرين؟ وهل تتحفظ على أحد؟

* لا أتحفظّ على أحد، حتى على الذين يناصبونني العداء، نحن نريد أن نحل مشكلة، والمسألة ليست مسألة مشاعر شخصية، يجب أن نصل للحوار بطريقة إيجابية، يجب أن تقبل مبدأ الحوار لا مبدأ الفرد، لقد بدأتم هذه الحلقة بطريقة خاطئة فتسارعت الأسئلة من نوع "تقبل أو لا تقبل، وتعترف أو لا تعترف..."، هذا ليس بمفهوم الحوار، الحوار هو كما قلت التفتيش معاً على حلّ أو على حقيقة، فهل كل الأشخاص الذين ذكرتهم يقبلون بالحوار انطلاقاً من هذا المفهوم، أم يريدون أن يفرضوا عليّ، أو على غيري، أو على نفسهم، أساليب أخرى.

عليهم في البدء أن يقبلوا بطريقة الحوار لا بطريقة الفرض، فإذا كانوا سيأتون وفي جيبهم حلّ يريدون فرضه عليّ فأقول لهم مسبقاً دعوني جانباً وأكملوا طريقكم وحدكم، أما إذا أرادوا أن يأتوا لنفتش معاً على حلّ فأهلاً بهم أياً كانوا، فلا أعداء عندي بل جميعهم أصدقاء، ولا أقول ذلك من باب المحاباة، فأنا لا أنافس أحداً على مركز، ولست مرشحاً للسلطة لا اليوم ولا

غداً ولا بعد غد، طبعاً التيار الوطني الحرّ يسعى للوصول إلى السلطة، وهذا حق له، ولكنـــي شـــخصياً لســـت مرشـــحاً لأي منصب.

إبراهيم الأمين:

عندما طرحت هذه الأسماء اعتبرتها أن لها صفة تمثيلية، استناداً إلى نتائج الانتخابات، التي قاطعتها شخصياً واعتبرتـــها لا تحقق الديموقراطية الحقيقية، ولكن يبقى فيها شيء من التمثيل الصحيح ، وهذه الأسماء جمهورها قد اختارها، لذلك أريد أن أسأل إذا جيء بهؤلاء الأشخاص في الحكومة المقبلة وكُلِّف أحدهم رئاستها، فهل يمكن أن نعتبرها حكومة وفاق وطني، على أساس أنها تمثل بحسب الانتخابات ٨٠ % من الشعب اللبناني؟

* كلا الوفاق الوطني يعني التفاهم على برنامج يسبق تأليف الحكومة، وإلا ستنفجر من الداخل، ولـــن تصـــل إلـــى نتيجـــة، وتصبح الأزمة أكبر، فأفضل أن لا تكون حكومة اتفاق وطني ولا تنفجر من الداخل وتكمل الطريق، مـــن أن تكـــون حكومـــة وفاق وتوصلنا إلى درجة اليأس.

المداخلة الرابعة للصحافي شارل أيوب:

هل يرى العماد عون في سنة ٢٠٠١ إمكانية حلّ جزري وعودة حقيقية إلى لبنان على صعيد الوقائع والحدث؟

* أعيدكم لما قاله الأستاذ إبراهيم الأمين في أول الحلقة من أنه يوجد قرار بعدم عودتي، لا يريدونني أن أعود، وهـــذا بحـــد ذاته مانع، لأن القوة هي مع هذا الفريق، بصرف النظر عن رغبة الناس.

الكثير من خصومك يقولون دعوه يعود فينتهي سياسياً.

* حسناً فليتركوني أرجع وأنتهي، لا مانع عندي، في السابق قال الأستاذ برّي إن النفي قد كبّرني وزادني حجماً، فأجبته إنـــي راضٍ بحجمي كما هو، وخذوا الزيادة التي حصلت عليها أثناء النفي.

والمضحك قولهم " اتركوه يحكي تنشوف شو رح يطلع منّو "،

لا يوجد لديهم مفهوم للحرية، مهما كان مركزهم في سلم المجتمع، فالحرية ليست كذلك وليست هبة من أحد، هي حق، وفـــي كل الأحوال ليس بالضرورة أن يكون كل ظهور إعلامي هو إيجابي، التلفزيون قد يحرق الأشخاص وينهيهم، أو قد يرفعـــهم، هنا تظهر قيمة الشخص، أما عندما يُمنع من الظهور ومن الكلام فهذا يعني أنهم يخافون من الكلمة، ويخافون من صورتـــهم الذي ستبدو معكوسة تماماً، لا أريد هذا النوع أو هذا الأسلوب في التعاطي، عودة حقّ، براءتي ناصعة كالشمس، ومن يعرقل ظهورها هم أولئك الخائفون على ملفاتهم.

هل ستفتح ملفات إذا عدت؟

* أنا لست سلطة، أنا أترك القضاء يقوم بعمله، لا أعفو ولا أتهم، كنت رئيساً للحكومة تمارس صلاحيات رئيس الجمهورية وجاءني مدعٍ عام وقال لي "فلان محول للقضاء فماذا تريدني أن أفعل به؟" فقلت له "انتهت المقابلة معك،" سلطتك مســـتمدة من ضميرك ومن القانون فإذا كان الشخص مذنباً حوّله، وإذا لا تصرف ولكن أن تنهي القضية ولا تتركها معلقة" هذا تحـــدّي القضاء، وهذا تحدّي رئيس الدولة، ولكن عندما يطل رئيس الجمهورية ويهدد بالأحكام، فكيف يستبق القضاء وكيف يحكـــم؟ وهل له الحق كسلطة تنفيذية أن يتدخل بالقضاء ويستبقه؟ رئيس الجمهورية لا يشنق ولا يقطع أيدي، هناك محاكم، وهنـــاك قضاء، وهناك أسباب تخفيفية، وهناك قانون.

يعني أنك لست مع خطاب القسم؟

فيه أكبر غلطة تاريخية، لقد حمّلنا مسؤولية الحرب التي جرت على أرضنا وبيوتنا، كيف سأكون معه؟ نعم أنا مـــع شـــفافية الدولة، ولكن خطاب القسم ليس كلاً، وليس وحدة لا تتجزأ، هناك بنود جيدة وأخرى لا، وبالمناسبة كان عليه أن لا يســـمي الإحالة إلى القضاء بجرم السرقة أو هدر أموال الدولة، إصلاحاً إدارياً، هذه ليست إصلاحاً، هذه من صلاحيات القضاء، ولـــو

كان هناك دولة لكانت تحرّكت من دون إذنه، هناك تقصير من القضاء الذي خضع تماماً للسلطة التنفيذية، ولم يعد يتحرك إلا بإذنها، وكقضاء استنسابي فقط، والقضاء الإستنسابي هو ضدّ العدالة، لأن العدالة يجب أن تكون شاملة ومنصفة، مع مساواة أمام القانون، فعندما تفتح ملفاً وتقفل آخر فهذا CODE مافياوي، وهذه المافيا نريد أن نتخلص منها ونعيد ذهنية الدولة إلى الدولة.

هل كنت دائماً ديموقراطياً أو هذه عدوى باريس؟ يقال أنك لم تكن ديموقراطياً في التعامل مع الآخرين بل كنت حاسماً ولا تقبل النقاش؟

*سوف أخبرك بحادثة حصلت أيام اللجنة الأمنية، فقد كنا مجتمعين، المجلس العسكري مع مندوبي الحزب الاشتراكي أكرم شهيب والمرحوم خالد جنبلاط، والدكتور محمد بيضون عن حركة أمل، وممثلين عن كافة الميليشيات، وكان موضوع البحث هو بيروت الأمنية، فاجتمعنا نحن العسكر ودار بيننا نقاش طويل للوصول إلى ما هو أفضل، فاعتقد البعض أننا اختلفنا على الخطة الأمنية. في الجيش هناك منهجية غير موجودة لا في مجلس النواب ولا في غيره، لا يوجد فيها خطابات ولكنها تضع الحسنات والسيئات وتتناقش حول الحل الأفضل وتسير به، هناك ديموقراطية في النقاش، وهناك الديكتاتورية عند أخذ القرار، والقرار هو صيغة المجموعة .

هل تعتبر نفسك رجل ديموقراطي؟

* أذكرك بأنني القائل "عار على العالم أن يقف جنرال بلباس مرقّط ويقول لهذا لعالم أن الوجود خارج إطار الحرية هو شكل من أشكال الموت"، ومن الذي قال "يستطيع العالم أن يسحقني ولكنه لن يأخذ توقيعي"؟؟.

ولم توقّع؟

* لم أوقع طبعاً، جميع الحروب فُرضت عليّ إلا حرب ١٣ تشرين، أنا الذي فرضتها لأني رفضت أن أعطي توقيعي على خدعة سموها الوفاق، فليحدد لي أحد متى سينتهي احتلال لبنان.

احتلال أم وصاية؟

* سمِّه ما شئت ولكن متى سينتهي؟ أنا مصرّ على الحوار، وتحدثت عن مضمون العلاقة اللبنانية السورية في الحديث إلى "المحرر نيوز"، وأتمسّك بكل كلمة قلتها، وأتخطى كل تعبير جارح، أتكلم لغة واضحة ومفهومة من الجميع، ولكن البعض يطلبون التحوير في الكلمات والمعنى ويحبون الممالقة، هذه اللغة لم تنقذ يوماً أحداً، ما ينقذ هو لغة الحقيقة والمواجهة، تريدون الوجود حسناً، ولكن ما هي شروط الوجود، وما هي أهدافه، وما هي مدّته؟

المداخلة الرابعة للصحافي إدمون صعب:

جنرال، أيهما الأقرب منالاً لاستعادة السيادة والاستقلال والقرار الحرّ، ضغط دولي لتنفيذ القرار ٥٢٠ ، أم مبادرة سورية واقعية تعكس توجه الرئيس الجديد بعيداً عن التحدي، أم إعادة توحد اللبنانيين ومصالحة وبروز قيادات جديدة تقود لبنان بعقلية الغد وليس بعقلية الماضي؟

* الحل الأفضل هو التفاهم مع سوريا، فلا نريد أن تخرج سوريا بأي وسيلة ثانية إذا أرادت أن تكون على تفاهم معنا، ولا بأس إذا من خلال الطائف تمّت البرمجة تدريجياً، يجب أن يكون هذا "الوجود" مبرمجاً ومحدوداً بالزمان والمكان، لا يمكن نعته بمؤقت أو طويل أو قصير لأن هذه المفاهيم نسبية، يجب أن يحدد حجمه وهدفه، والأمر الثالث هو المقررات الدولية، أما إذا لم ينفع أي من هذه الأمور فهذا يعني أننا قادمون على خراب البصرة.

هل نستطيع بناء هذا الوطن من دون هذه القيادات التاريخية التي انغمست أياديها بالدم ومع قيادات جديدة؟

* لا يمكن قبل الاستقرار تغيير هذه القيادات، يجب أن تهدأ الأمور وأن يقوم الناس بخيارهم على البارد، على السخن لا نستطيع أن نغير شيئاً، الحل الأفضل هو تهدئة الوضع، وهناك مثل فرنسي يقول "لا أحد يغير الحصان أثناء المعركة"، والشعب لا يغير الأحصنة أثناء المعركة، بل يبقى معها حتى النهاية، وبعد ذلك يحاسبها.

إبراهيم الأمين:

أريد أن أسأل العماد عون عن رأيه بالمقاومة ضدّ الاحتلال الإسرائيلي، وهل أن الثمن الذي دفعه اللبنانيون كان منطقياً مع خروج جيش الاحتلال الإسرائيلي، ثانياً نحن الآن أمام تهديد واضح: إما ينشر لبنان الجيش على الحدود لضمان أمن إسرائيل، وإما لا مساعدات ومزيد من الضغوط، ما هو رأي العماد عون؟

* لا شيء غير المقاومة يسرّع المواضيع دولياً، هي الوحيدة القادرة على فرض تعديل في المواقف السياسية، فلولا المقاومة لما كان هناك استعجال بالانسحاب، ولا لتغيير شروط الانسحاب. ولكني أعتقد أنه، من جهة ثانية، حدثت أخطاء سياسية زادت من التضحيات اللبنانية، مع تقديري واحترامي لكل شهيد سقط.

أما من ناحية النتائج فأريد أن أذكر بعض الأمور التي يتغاضى عنها الجميع، منها معاملة أبناء الشريط الحدودي، الدولة لم تصل إلى الحدود إلا لتحاكم، ٢٥ سنة من العزلة مرّت على الجنوبيين، والدولة لم تقدم خلالها أي حلّ لهم، على العكس حزب الله كان يقدم حلاً ولا أعرف من منعه عنه، كنا ننتظر أن يصدر قانون العفو عن مجلس النواب ولكن للأسف لم يصدر شيء، ووصلت الدولة لتضع الناس في السجون.

أفهم موقف حزب الله الذي سقط له شهداء، وخاصة موقف السيد حسن نصرالله الذي سقط له شهيد لا يعوض، ولكنني أعتقد أن وضعهم المعنوي قبل تحرير الجنوب كان أفضل منه بعد التحرير، كان عليهم أن يكونوا أكثر حلماً، فالدولة عندما تتميّز بغياب مطلق لفترة ٢٥ سنة، وتصل فقط كي تعاقب فهذا لا يجوز.

مع غياب الدولة طوال هذه الفترة يصبح الشعب سيّد نفسه، وسيد قراره، وله مطلق الحرية في القيام بما يراه مناسباً كي يبقى على قيد الحياة، قد ينزعج البعض من كلامي هذا ولكنها الحقيقية، والحقيقة يجب أن تقال كي يراجع الجميع مواقفهم. أطلب أن يعيدوا النظر بهذا الموضوع، وأن يتراجعوا عن المحاكمات، وهل تذكرون الطائرة التي وقعت في كولومبيا واضطر الناجون أن يأكلوا من جثث الأموات كي يبقوا على قيد الحياة، هذا ليس بالقانون الطبيعي أن يأكل الإنسان الإنسان، ولكن كان هناك معركة بقاء.

أما بالنسبة لانتشار الجيش، فالجيش عندما ينتشر على أرضه لا يكون ذلك كي يحمي حدود إسرائيل، بل كي يحمي أرضه وشعبه من إسرائيل، ويؤمّن الاستقرار في المنطقة. هذا واجبه، فالمنطقة قد شهدت الكثير من الاضطرابات العسكرية وفيها الكثير من التفاعلات العاطفية، وفيها كثير من القلق بين المواطنين، ووجود الجيش، والقوة التي تمثل الدولة، تخلق ارتياحاً بينهم.

لا أنكر أن سلوك عناصر حزب الله تميّز بالانضباط، ولكن حصلت حوادث كثيرة جانبية، فكي لا ينسب أحد لأحد شيئاً، فإن وجود الدولة بجيشها الوطني ضروري، ويعيد المناطق المحررة إلى الوطن، لأن دور المقاومة هو تحرير الأرض، ولكن التحرير يبقى ناقصاً ما لم تعد هذه الأرض إلى الدولة. والوجود الضعيف للدولة،الحاصل حالياً، لا يمنح الثقة لأحد.

ليس بالضرورة أن يكون الأمر انصياعاً لرغبة أحد، ولكن هو لتأمين وجودنا، وللسهر على أن لا يتكرر ما حدث مرة ثانية.

ماذا عن سلاح المقاومة، وهل تبرر لها الاحتفاظ بالسلاح بعد تحرير الجنوب؟

* أي أمر يجب أن يكون هادفاً، فلماذا سيبقى السلاح وما هو الهدف منه؟

لقد قال السيد حسن نصر الله أننا قد نتعرض للاعتداء في أي وقت، خصوصاً وأن قضية مزارع شبعا لم تحل بعد؟

* هذه أصبحت من مهمات الجيش اللبناني، هو من عليه أن يمنع الاعتداء على المقاومة، وحماية المقاومة هي شأن لبناني، حمايتها هي نحن حتى ولو لم نحمل السلاح، نحن خلفيتها.

ولكن الجيش لا يستطيع خوض الحرب ضدّ إسرائيل؟

* وهل يستطيع حزب الله أن يخوض الحرب؟

خاض مقاومة..

* والجيش كذلك بإمكانه أن يخوض مقاومة، عندها يتكاملان.

لماذا تأخر الحل برأيك أربع سنوات، البند الأول من اتفاق نيسان يقول إن منطقة القتال هي المنطقة المحتلة، وتعهدت المقاومة هي وسوريا وأميركا ولبنان وفرنسا أن لا تتخطى المقاومة الحدود الإسرائيلية لا بالرصاص ولا على الأقدام.

إذاً عندما رحلت إسرائيل من منطقة القتال، فهذا يعني أن المقاومة موافقة حكماً على أمن إسرائيل، فإذا كانت موافقة على هذا الأمن، فلماذا ستعتدي عليها إسرائيل ؟

لماذا إذن برأيك المقاومة باقية على سلاحها ؟

* هي من عليه أن يشرح ذلك وليس أنا، ولكنني لست مقتنعاً بالسبب السابق.

هل أنت نادم على قرار اتخذته أو على موقف معيّن ؟

* ممكن في الأمور التافهة، ولكن في الأمور الأساسية أبداً، لم يكن لدي خيارات عديدة أقوم بها لأقول أنني أخطأت أو أحسنت الخيار، كان لدي خياران: إما التسليم وإما المقاومة، فاخترت المقاومة.

كلمتك الأخيرة إلى اللبنانيين

* بمناسبة المسيرة النسائية التي قامت في بيروت أتوجه إلى المرأة اللبنانية وأقول لها إن المرأة هي نصف المجتمع، وبرأيي فإن لها حقوقاً أكبر من التي طالبت بها، يجب أن يكون لها نصف العدد في كافة المجالس التمثيلية. صحيح أن المرأة ليست رجلاً وأنها تتكامل مع الرجل لتجديد الخلق، ولكن في الحقوق يجب أن يكونا متساويين.

الأمر الثاني الذي أود أن أتطرق إليه، وهو شديد الأهمية، يتعلّق بالمفقودين اللبنانيين، لدينا مجموعة من المدنيين والعسكريين فُقدوا في أماكن واضحة وفي رقعة ضيقة لا يُفقد فيها أحد، وأهلهم يقولون أنهم موجودون في سوريا، فنأمل في هذا الجو الداعي للحوار أن يعود الجميع إلى عائلاتهم.

إن التذرّع بأنهم غير موجودين لا يفيد، ففي هذه المساحة الضيقة لا بد وأن يوجدوا، إما رماداً، وإما عظاماً، أو في سجن ما... فليردّوهم إلى أهلهم إما رماداً أو عظاماً أو أحياءً، ولا يجبروا أهلهم على التوقيع على وثيقة وفاة قبل أن يُعرف مصيرهم فعلاً.

انتهت المقابلة